

العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر المرأة المتزوجة العاملة في جامعة الملك عبد العزيز - جدة

نور صالح محمد سبأ، أمل محمد علي الخاروف *

ملخص

استهدفت الدراسة التعرف إلى الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية للمرأة السعودية المتزوجة الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز، وإلى مستوى مشاركتها في اتخاذ القرارات المختلفة سواء أكانت شخصية أم أسرية، ومعرفة العوامل الأكثر تأثيراً في مشاركتها في القرارات الأسرية المختلفة. وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع أفراد الدراسة البالغ عددهم (900)، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات. وكان من أهم النتائج ارتفاع مستوى مشاركة المرأة السعودية الإدارية في جامعة الملك عبد العزيز في القرارات المختلفة، ويختلف مستوى المشاركة وفق طبيعة القرارات. وكانت أكثر العوامل تأثيراً في مشاركة المرأة في القرارات المختلفة مستوى تعليم الزوج ثم مستوى تعليم الزوجة، وتختلف العوامل المؤثرة باختلاف طبيعة القرار. وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات توعوية للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً في توسيع أفقهم فيما يتعلق بالتفاهم والتشاور بين الأزواج للأمور المتعلقة بالأسرة، وضرورة إدراك الزوج أهمية تبادل الآراء في القضايا الأسرية كافة، وأن يكون دائماً اختيار البديل الأفضل بما يعزز مصلحة الأسرة المحدد الفاصل في اتخاذ القرارات الأسرية.

الكلمات الدالة: تمكين المرأة، العوامل المؤثرة، السعودية.

المقدمة

إلى شعور المرأة بأنها ليست صاحبة القرار في شؤون حياتها، وأنها تقوم بدور التابع للأب، والأخ، والزوج، لكن عوامل التحديث التي شملت مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، أدت دوراً مهماً في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية. ومن أبرز العوامل التي تزيد من مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية التعليم والعمل.

حيث يعد التعليم من أهم الاستراتيجيات القويمة الكبرى في حياة الأمم المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد يكون السبيل الوحيد في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حياة المجتمعات والدول، وذلك لما يحدثه من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية، والقدرات الذهنية والإبداعية. وعند إسقاط هذا العامل على المرأة كونها النصف الأكثر تأثيراً في النصف الآخر، فإن للتطور العلمي والمعرفي للمرأة تأثيراً مضاعفاً في تطوير الذات وبناء القدرات، ويؤهلها للمشاركة الفعالة في مجالات عدة بقوة بما لديها من أفكار ومؤهلات، وفيه امتلاك القدرة على إيجاد البيئة الأسرية الأفضل لتعليم نظامي مبدع. حيث الارتباط وثيق بين تعليم الأم والنجاح في تنظيم الأسرة وبناء الأجيال وتطورها. الأمر الذي ينعكس إيجاباً في إنتاجية المجتمع وتطوره. (الأمين، 2005)

شهدت المجتمعات العربية بشكل عام والسعودية بشكل خاص خلال العقود الماضية الأخيرة تغيرات في الصعد كافة، ومن أهم هذه التغيرات التي طرأت على الأسرة، فيعد أن كانت السلطة وحيدة المصدر، وحكراً على الرجل (الزوج)، وذلك بفعل هيمنة القيم والمعتقدات الثقافية السائدة في المجتمع التي كان لها تأثير كبير في توجهات مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، من خلال الاعتقاد الموروث بأن الرجل والمرأة مختلفان من حيث الذكاء، والقدرات، والكفاءات، والميول.

وتعزز عملية التنشئة الاجتماعية هذا الاختلاف بالمعايشة والتفاعل بين أفراد الأسرة، إذ تنشأ الفتاة على أساس أن دورها في الحياة امتداد تقليدي لدور أمها واستمرار له، ويعزز هذا الدور عن طريق تدريبها على أعمال المنزل والأنشطة المسموح لها القيام بها، وبالتالي تتمحور حياتها حول هذا الدور، ويؤدي هذا التقسيم في العمل، والتفاضل في أداء الأدوار الاجتماعية

* مركز دراسات المرأة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/02/09، وتاريخ قبوله 2016/03/10.

والسياسية، فتزداد نسبة مشاركتها في الحياة العامة في بلدها ومناصب صنع القرار. كما أن المرأة المتعلمة لها قدرة أكبر على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بشؤون المنزل والأسرة، (حاتوغ، 2001) وهي أوفر حظاً في الحصول على القدر الكافي من الثقافة الصحية مما ينعكس على قدرتها على تنشئة أسرة وأبناء أصحاء، بالإضافة إلى كونها أكثر قدرة على محاربة الجهل والخرافات العادات السيئة في مجتمعها. (الخاروف وقمش، 2005)

تشير دراسات سابقة إلى وجود عوامل تؤثر في اتخاذ المرأة المتزوجة للقرارات الأسرية سواء أكانت شخصية أم قرارات تتعلق بالأبناء ومستلزمات الأسرة وغيرها من القرارات، ومن هذه الدراسات التي ركزت على المستوى التعليمي للزوجة (الخاروف والقمش، 2005م)، ومنها ما ركز على عمل المرأة كعامل مؤثر في اتخاذها لقراراتها الأسرية (الصوبان، 2000م)، ومنها ما ركزت على عوامل مختلفة تؤثر في مشاركتها بالقرارات داخل الأسرة كدراسة (حاتوغ، 2001م) التي طبقت على المرأة الشريكية.

وفي الدراسة الحالية سيتم التعرف إلى العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة السعودية المتزوجة الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز، في القرارات الشخصية والأسرية المختلفة من حيث دراسة العوامل الديمغرافية كالعمر لكلا الزوجين، ومكان السكن، والعوامل الاقتصادية كالحالة العملية للزوج، دخل الزوجين، تملك الزوجة أسهم أو أرض، والعوامل الاجتماعية كالمستوى التعليمي لكلا الزوجين، والمركز الوظيفي، والعمر عند الزواج، وعدد سنوات الزواج، وعدد سنوات العمل، وعدد أفراد آخرين يعيشون في سكن الأسرة، عدد الأبناء، والتعرف إلى أكثر تلك العوامل تأثيراً في القرارات المختلفة، سواء أكانت قرارات شخصية كقرارات الاستمرار في التعليم أو العمل أو نوع اللباس الخارجي، أم قرارات متعلقة بشراء مستلزمات الأسرة ك شراء الأثاث، احتياجات المنزل، السلع المعمرة، الأغذية، دفع إجازات الخدم، احتياجات الأبناء، أم قرارات متعلقة بالزيارات الاجتماعية، أم قرارات متعلقة بأفراد الأسرة سواء أكان في عدد الأبناء، استخدام وسائل منع الحمل، أم في تعليم الأبناء وتخصصاتهم العلمية، دخولهم لسوق العمل، دخولهم لمراكز صيفية وغيرها.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في محاولة إظهار أهمية بعض العوامل كالمستوى التعليمي للمرأة، وعدد سنوات الخدمة، والدخل الشهري... الخ. وعلاقة ذلك في زيادة مشاركتها في القرارات

ويُعد تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل من أهم العوامل التي تسهم إسهاماً واضحاً في تعزيز شخصية المرأة ويمنحها الثقة بالنفس، ويجعلها أكثر إدراكاً للأمور، وأكثر قدرة على الدفاع عن حقوقها وأقدر على التحكم بعدد المواليد وتحسين مستوى تغذية أطفالها وصحتهم، ورفع مستواهم التعليمي وخفض معدلات تسربهم ورسوبهم. (عبد الدايم، 2002: 41-42؛ رواشده، 2012).

وجميع هذه المعطيات المرتبطة بعمل المرأة بأجر تؤثر تأثيراً مباشراً في البنية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ولها انعكاس على المرأة والأسرة والمجتمع، وينبغي أن تُدرس السياسات المنظمة لمشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والاهتمام بجميع المتغيرات ذات العلاقة بعمل المرأة، واستشراف مستقبل الأسرة في المملكة العربية السعودية في ضوء تلك المتغيرات. (عدوان، 2004)

مشكلة الدراسة

إن تفاوت الفرص بين الجنسين الناتج عن اختلافات أدوار النوع الاجتماعي يمثل تحدياً تنموياً، ويقف عائقاً أمام مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية مساهمة كاملة، وهو المبرر الذي دعا إلى محاولة تحديد وتحليل أسباب وأشكال عدم التوازن في أدوار ومكانة النوعين في مختلف الحقول، حيث توضع اللبنة الأساسية للتنمية البشرية. (الملتقى الإنساني لحقوق المرأة، 2000)

وإذا قلنا إن نقل المعرفة والثقافة يتم عبر خطوط متعددة ومتنوعة، يبقى أهمها وأبرزها: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام وغيرها، ويصبح من الطبيعي أن تكون الأسرة الخط المعرفي الأول، تليها المدرسة، حيث العلاقة المعرفية ذات اتجاه واحد من البالغين الكبار نحو الناشئة الصغار. التي هي تعريفاً علاقة تنشئة وتعليم. ويصبح معها الواقع التعليمي والثقافي للمرأة واحداً من أبرز وأهم مقتضيات التطور والرقى، بل ضرورة من ضروراته.

ولما كانت المرأة نصف المجتمع؛ فإنه من الجدير بالذكر أن يتم الاهتمام بتعليم هذا النصف ليتمكن من استغلال قدراته وكفاءته في خدمة وتطور المجتمع، فالكاتب المصري قاسم أمين نادى في كتابه تحرير المرأة الربط بين تقدم المرأة وتقدم مجتمعها، وجعل انحطاط مكانة المرأة من عوامل انحطاط الأمم. فالمرأة المتعلمة أوفر حظاً في الحصول على مهنة أو وظيفة تدر دخلاً تمكنها اقتصادياً، بالإضافة إلى الإسهام في تحسين مستوى دخل أسرتها، وأكثر وعياً بحقوقها المدنية

الأسرة، وكذلك المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، والمتعلقة بإنجاب الأطفال، وأخيراً المتعلقة بقرارات تربية الأطفال ومستقبلهم التعليمي والعملي؟ 3. ما أكثر القرارات الأسرية التي تشارك بها المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز، وهي: (القرارات الشخصية، القرارات المتعلقة بمستلزمات الأسرة، القرارات الخاصة بالأولاد)؟ 4. ما أكثر العوامل تأثيراً في مشاركة المرأة في القرارات الأسرية المتعلقة بالقرارات الأسرية التي تشارك بها المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز؟

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع مكانة المرأة في الأسرة، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه الدراسات:

أجرت الصوبان (2000م)، دراسة بعنوان: "أثر عمل الزوجة في مشاركتها في القرارات الأسرية دراسة مقارنة لعينة من العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض"، وهدفت التعرف إلى أثر عمل المرأة على مشاركتها بالقرارات الأسرية في مختلف مجالات الحياة الأسرية، وتحديد المجالات التي تشهد مشاركة أكبر من المرأة، أو تلك التي تشهد تناقص في مشاركة المرأة، أو ماهية المجالات التي يسمح فيها الزوج للزوجة بالمشاركة والمجالات التي لا يسمح الزوج فيها للزوجة بالمشاركة، والمجالات التي يميل فيها إلى التفرد بقراراته، كما هدفت التعرف إلى كيفية إسهام المرأة بعملها في دخل الأسرة، والأشكال الشائعة لهذا الإسهام وارتباط ذلك بمشاركتها في القرارات الأسرية، واستخدمت الباحثة منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوجة العاملة، وعمل الزوجة، وعدد سنوات الزواج، ومشاركتها باتخاذ القرارات الأسرية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وطبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم عمل المرأة خارج المنزل، وإذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض القرارات الأسرية، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي للزوج، وبين قبوله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية.

وقامت حاتوغ، (2001) بدراسة طبقت على عينة من المجتمع الشركسي في الأردن بعنوان: "مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية داخل الأسرة الشركسية"، استهدفت

الأسرية المختلفة. مما قد يساعد أصحاب القرار في وضع السياسات والخطط المناسبة التي تهدف إلى تمكين المرأة ورفع مستواها التعليمي والتدريب الذي يساعدان على توفير فرص عمل للمرأة، ويؤديان إلى تمكينها وزيادة ثقتها بنفسها، وتفهمها لزوجها وأولادها، ومشاركتها في القرارات المختلفة على المستوى الأسري، وأيضاً إتاحة الفرصة لها للمشاركة في سوق العمل على المستوى العملي، مما يعود على تنمية المجتمع.

ولما للمملكة العربية السعودية توجه مشرق نحو تطوير وتعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع، ولما شهد من جهود واضحة في ذلك، وجد أن تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية باعتبارها اللبنة التأسيسية لها، هو كمرسى تنطلق من عتباته نحو تطلعات المجتمع ومجريات تطويره وتغييره، خصوصاً بما يتعلق بها كمرأة.

ونظراً لندرة الدراسات المتعلقة بتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية، فإن هذه الدراسة ستكون إضافة علمية ومرجعاً للدارسين والباحثين في الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة بشكل خاص. وتعد من أولى الدراسات التي طبقت في جامعة الملك عبد العزيز العريقة، كما تميزت بطريقة تحليل التمايز الذي ندر استخدامه في الدراسات الحالية.

أهداف الدراسة

نههدف الدراسة التعرف إلى: 1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، والاقتصادية للمرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز، 2. مستوى مشاركة المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز في اتخاذ القرارات المختلفة سواء أكانت شخصية، أم أسرية. 3. أكثر القرارات الأسرية التي تشارك بها المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز، 4. العوامل الأكثر تأثيراً في مشاركة المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز في القرارات الأسرية المختلفة.

أسئلة الدراسة

انطلاقاً من أهداف الدراسة، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: 1. ما الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية للمرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز؟ 2. ما مستوى مشاركة المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز في اتخاذ القرارات المختلفة سواء أكانت شخصية، أم أسرية مثل: القرارات المتعلقة بتنظيم وتوزيع ميزانية الأسرة، أو المتعلقة منها بشراء مستلزمات

عقار خاص كانت مشاركتها فيها ضعيفة. وكانت أكثر القرارات الأسرية التي يكون للمرأة الريفية دور في اتخاذها والمتعلقة بزواجها القرار المتعلق بزواجه من أخرى، وشراء ملابسها الخاصة وإقامة دعوة لأصدقائه، وكيفية إنفاق دخله، في حين كان هناك انخفاض في دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بإكمال الزوج لتعليمه واختباره لمجال عمل معين واستمراره في العمل وزيارته لأصدقائه. وأشارت النتائج إلى أن القرارات المتعلقة بشراء ملابس الأبناء وإقامة دعوة لأصدقائهم وزيارتهم، والتحاقهم بالتعليم وتحديد مدارسهم، كانت من أكثر القرارات التي يكون للمرأة الريفية دور في اتخاذها، وأقلها كانت بالقرارات المتعلقة بتحديد مجال عمل الأبناء، وإمكانية سفرهم خارج الأردن، وتحديد مجال دراستهم. وتعد القرارات المتعلقة بتحضير طبق الغذاء واختيار الأطعمة اليومية التي يتم شراؤها، وشراء مونة الأسرة، من أكثر القرارات التي يكون للمرأة الريفية دور في اتخاذها والمتعلقة بأسرتها بشكل عام، في حين كان أضعفها القرارات المتعلقة ببيع عقارات تملكها الأسرة، واختيار عقار أو سيارة جديدين للأسرة وتحديد مكان السكن. وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوجة من العمل والمشاركة في القرار المتعلق بالحصول على قرض، وفيما يتعلق بقرار استثمار الأموال. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المتغيرات الأخرى والمشاركة في هذا القرار.

وفي دراسة أجرتها الخاروف والقمش، (2005) بعنوان: "أثر التغيير في المستوى التعليمي للمرأة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية" دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، استهدفت التعرف إلى دور المستوى التعليمي للمرأة اليمنية في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات المختلفة، مثل القرارات الشخصية (الاستمرار في العمل، اختيار شريك الحياة، شروط الزواج، سكن الحياة الزوجية، وكيفية حفل الزواج)، والقرارات المتعلقة بميزانية الأسرة (المساهمة في ميزانية الأسرة، وتنظيم ميزانية الأسرة)، والقرارات المتعلقة بمستلزمات الأسرة (شراء ملابس الأسرة، شراء السلع المعمرة، وشراء الأسهم)، والقرارات المتعلقة ببناء العلاقات الاجتماعية (زيارة والدي الزوج، زيارة والدي الزوجة، وزيرة أقارب الزوج والزوجة)، والقرارات المتعلقة بالأبناء (عدد الأبناء، استخدام وسائل منع الحمل، المستوى التعليمي للأبناء، زواج الأبناء، والتحاق الأبناء في مجال العمل)، إضافة التعرف إلى العوامل التي تساعد المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية من وجهة نظر النساء. تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء - ربات البيوت - في مدينة صنعاء/اليمن، وتم سحب عينة بالطريقة العشوائية المتعددة

التعرف إلى العوامل المؤثرة في مشاركة الزوجة الشريكية في اتخاذ القرارات داخل أسرتها، سواء أكانت القرارات المتعلقة بها مثل قرار إكمال تعليمها، وشرائها للملابس، وشراء عقار خاص بها، والقرارات المتعلقة بالأمور الاجتماعية مثل قرار السفر للخارج، والسهر خارج المنزل... الخ، وأيضاً القرارات المتعلقة بأسرتها مثل أمور تنظيم الأسرة، وأوجه الإنفاق على حاجيات الأسرة، وتغيير مكان السكن، وشراء ملابس لأبنائها، وتم استخدام منهج البحث الاجتماعي، وجمعت البيانات اللازمة باستخدام الاستبانة. أظهرت نتائج الدراسة أن تعليم الزوجة ودخلها، وعمرها، وامتلاكها للعقارات، ودخل زوجها، وعدد أبنائها، والفترة الزوجية، ودخل الأسرة، لها أثر في مشاركة الزوجة اتخاذ القرارات المتعلقة بها، في حين لم تظهر أي من المتغيرات التي تم دراستها علاقة ذات دلالة إحصائية على القرارات المتعلقة بالزوج، أما تعليم الزوجة ودخلها، وامتلاكها للعقارات، وتعليم زوجها، ودخل الأسرة كانت لها علاقة ذات دلالة إحصائية على مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة.

وفي دراسة ميدانية قامت بها أبوغوش، (2004)، بعنوان: "دور المرأة الريفية في المشاركة باتخاذ القرارات الأسرية المجتمع الأردني" في محافظة إربد، هدفت التعرف إلى دور المرأة الريفية في اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرتها، ومعرفة العلاقة لكل من الخصائص النوعية للمبحوثات (العمر، المستوى التعليمي، الوضع المهني، الدخل المالي الخاص، الحالة الزوجية) والخصائص النوعية لأزواجهن (المستوى التعليمي، الوضع المهني، العمر) وبين دورهن في اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرهن، والوقوف على طبيعة العلاقة بين دور المبحوثات في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرهن وبين المركز الاجتماعي، أو المركز الاجتماعي لعائلتهن. وتشكلت عينة الدراسة من جميع الريفيات في محافظة إربد، ونظراً إلى كبر حجم هذا المجتمع، تم استخدام أسلوب المعاينة العنقودية في ثلاث مراحل، وقد تم استخدام الاستبانة التي نفذت عن طريق المقابلة مع المبحوثات أداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المرأة الريفية تمتع بدور كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بأبنائها، وبالأسرة بشكل عام، في حين نادراً ما تشارك في القرارات المتعلقة بالزوج، وأن أكثر القرارات التي يكون للمرأة الريفية دور فيها تلك المتعلقة بها شخصياً والقرار المتعلق بشراء ملابسها الخاصة وشراؤها للذهب والمجوهرات الخاصة بها، وإقامة دعوة لضيقاتها وشراء سيارة خاصة، في حين أن القرارات المتعلقة بسفرها للدراسة أو العمل خارج الأردن والتحاقها بالعمل، وبيعها

لما لها من أثر كبير في برامج تنظيم الأسرة.

وفي دراسة Chrsian Wibisono & Mustika Sufiati (2013)، بعنوان: The Impact of Husband's Perception and Value Towards Family Purchase Decision Patterns "تأثير رأي الزوج وقيمه اتجاه الأسرة وصنع القرار"، هدفت إلى معرفة مدى تأثير رأي الزوج ومعتقداته في استخدام دخل الزوجة في الإنفاق على مصروفات العائلة، طبقت الاستبانة على 112 زوج بمدينة كل من (جاكرتا وباندونغباندونيسيا)، واستخدمت المقابلة الشخصية مع 20 زوج، وتبين من نتائج الدراسة أن الزوج يتحكم بشكل أساسي بمشتريات العائلة وطريقة إنفاق دخل الزوجة.

مما سبق نلاحظ أن الدراسات السابقة قد ركزت على دراسة عمل المرأة ومستواها التعليمي ودخل المرأة وأثرها في مشاركة المرأة في المشاركة في القرارات الشخصية الأسرية، في دول ومجتمعات مختلفة، وستعمل هذه الدراسة على استكمال ما قام به الباحثون من خلال دراسة العوامل التي تؤثر في مشاركة المرأة السعودية في القرارات الأسرية المختلفة ومتميزة عنها بأخذها بعين الاعتبار العوامل المختلفة من جهة، ودراسة أكثر تلك العوامل تأثيراً في مشاركة المرأة في القرارات الأسرية باستخدام أسلوب التحليل التمايز التصنيفي (Discriminate analysis) الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

الإطار النظري: بعد أن تم عرض الدراسات السابقة، التي يمكن أن تفيد في معرفة المتغيرات، وما يمكن أن يكون بينها من علاقات، فإن استكمال الصور يستدعي وضع تصور نظري لقضية الدراسة، إن مثل هذا الإطار يساعد في رؤية المواقع، ومكان القضية التي تتناوله الدراسة من هذا الواقع كما يمهّد هذا لأن تكون نتائج الدراسة مرتبطة بالمعرفة في العلوم الاجتماعية، إضافة إلى إمكانية ربطها بنتائج الدراسات السابقة.

يميل أصحاب بناء القوى كمدخل نظري إلى التركيز على عملية اتخاذ القرارات (Decision making)، وإبراز الدور الذي تلعبه المجتمعات المؤثرة في هذا المجال، حيث يتعلق الأمر بتحديد مفهوم القوة، فهذا لاسويل (lasswell) على سبيل المثال ينظر للقوة أنها المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع، يعني بناء القوة تلك الشبكة المعقدة من العلاقات التي تعبر عن عناصر السيطرة (المباشرة أو غير المباشرة) التي يمارسها شخص أو جماعة فيما يتعلق بقضية معينة أو توزيع مصدر معين من مصادر النفوذ، وما يترتب على ذلك من تأثير في الاتجاه الذي يفضلها صاحب القوة. وتطبيقاً على

المراحل (العنفودية)، بواقع 215 امرأة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين مستوى تعليم المرأة ومشاركتها في القرارات الأسرية المختلفة مثل مشاركتها في القرارات الخاصة بمستلزمات الأسرة (شراء الملابس، شراء السلع المعمرة)، كما كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في القرارات الأسرية الخاصة بالجانب الاجتماعي مثل قرار زيارة أهل الزوجة. ووجدت علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في القرارات الخاصة بأبنائها تحديد عدد الأبناء الذين ترغب بإنجابهم، واستمرار أبنائها وبناتها في التعليم وزواج ابنتها.

قام كل من Yu-Hua Chen- Chun Yi، Chin-chunyi، (2006)، دراسة بعنوان: Wife's Decision-Making Power in Chimes Context: A marital-Dyadic Perspective قوة الزوجات في اتخاذ القرارات في المجتمع الصيني: من منظور ديناميكية الحياة الزوجية"، التي هدفت إلى تشكيل قاعدة بيانات دقيقة للأزواج تحدد من منهما - الزوج أو الزوجة - له السيطرة الأكبر في اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع التايواني، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت بإيجاد قاعدة بيانات تقيس مدى مشاركة الأزواج أو سيطرة أحدهما في اتخاذ القرارات الأسرية، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكانة الاجتماعية للمرأة ومشاركتها في صنع القرارات الأسرية، وتختلف المشاركة باختلاف المجتمعات مدنية كانت أم قروية، حسب العادات والتقاليد والقيم السائدة في تلك المجتمعات.

وقامت الرواشدة، (2012)، بإجراء دراسة بعنوان "دور تعليم المرأة في تنظيم الأسرة من وجهة نظر مديرات المدارس في محافظة جرش"، هدفت التعرف إلى دور تعليم المرأة في تنظيم الأسرة من وجهة نظر مديرات المدارس في محافظة جرش، وإلى الاختلاف في وجهات النظر لدى مديرات المدارس في محافظة جرش حول دور تعليم المرأة في تنظيم الأسرة بناء على المتغيرات الشخصية. وتم تطبيق الدراسة على مجتمع مديرات المدارس في محافظة جرش، الذي يبلغ عددهن 90 مديرة. كشفت الدراسة على نتائج كان أهمها: يؤثر تعليم المرأة في تنظيم الأسرة، كما يساعدها على إدراك مخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر، ويزيد من قدراتها في إقناع زوجها بتنظيم الأسرة، والقدرة على إدارة بيتها بشكل جيد. وأوصت الدراسة على ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بتحسين مستوى التعليم للمرأة، لكونه استثماراً بشرياً له مورداً ذا فائدة على جميع أفراد الأسرة في المستقبل، وفتح الباب أمام المرأة لدخول سوق العمل، والمشاركة الفعالة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

تبايناً في السلطة، ففي بعض المجتمعات تمنح السلطة للزوج أو الرجل وتسمى الأسرة في هذه الحالة الأسرة الأبوية أو الباطرياركية (Patriarchal)، وفي بعض الحالات خاصة في المجتمعات القديمة، تكون السلطة بيد الأم (الزوجة) أو الحماة وتسمى الأسرة في هذه الحالة أسرة أموية أو ماطرياركية (Matriatchal). وأحياناً أخرى توزع ثقافة المجتمع وقيمه ومعايير الاجتماعية السلطة بين الزوجين بالتساوي، وهنا تسمى الأسرة بالأسرة المتكافئة أو المتوازنة (Equalitarian Family). (شكري، الخولي، 1988)

إن تعليم المرأة وخروجها إلى العمل وارتباطه بمكانتها ومشاركتها في القرارات الأسرية مسألة جزئية، تُعد جزءاً من البناء الاجتماعي الثقافي للمجتمع الكلي، ولهذا فإن أي تصور نظري لا بد أن يأخذ هذه العلاقة بعين الاعتبار.

المرأة السعودية ومشاركتها في العملية التنموية: نالت قضية المرأة السعودية ودورها في التنمية اهتماماً بارزاً في الخطط التنموية المتعاقبة في المملكة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في زيادة اهتمام المجتمع بدور المرأة بمختلف قضاياها منذ مولدها، وكيفية النهوض بهذا الدور من خلال تعليمها وتدريبها، والعمل على تمكينها من التعليم الجامعي، وفتح المجال لها لممارسة العمل والاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لتكون عنصراً فاعلاً يسهم مساهمة حقيقية في تنمية المجتمع. (التميمي، 2012).

حيث عملت الدولة على فتح المدارس الخاصة بالفتاة في التعليم العام، وبالمثل في التعليم العالي، واستحدثت برامج أكاديمية خاصة بالفتاة السعودية مثل الهندسة والمحاسبة وتقنيات التعليم. وارتفعت نسبة ابتعاث الفتيات السعوديات للخارج للحصول على شهادات عليا، جميعها تعمل شواهد ملموسة على استثمار طاقة الفتاة السعودية في دفع عجلة التطور في المملكة. (الهيبي، 2004م) إن النجاح الذي تحقق على المستوى الكمي والنوعي في التعليم العالي للمرأة السعودية، جاء نتيجة لوجود أهداف واضحة لدى وزارة التعليم العالي لتعليم المرأة السعودية، والمنطلقة من دورها التنموي في المجتمع والمكمل لدور الرجل تماماً مع الاحتفاظ بخصوصية المرأة السعودية. (وزارة التعليم العالي، 2013).

وعند التحدث عن التنمية فلا بد أن يكون للمرأة دور في جميع مجالاتها، وذلك الدور يتمثل بإتاحة الفرصة لها في فتح مجالات التوظيف المختلفة، فالإسلام لم يأت بنص صريح يحرم عمل المرأة، بل نجد العكس من ذلك فقد حفل القرآن الكريم بالآيات التي تحث على العمل وعمل المرأة خاصة، فقال تعالى في سورة البقرة: ﴿وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا

الدراسة فإن القوى للمرأة العاملة المتزوجة هي في صناعة القرارات الشخصية والأسرية التي تتخذها داخل أسرتها، ويُعد مصدر النفوذ للمرأة هنا التعليم والعمل وغيرها من العوامل، التي قد تزيد من قوة المرأة في اتخاذها للقرارات. وقد يكون أفضل مدخل يبين دور المرأة في صناعة القرارات ذلك المدخل الذي يربط بين هذه القوة، وبين المتغيرات التي تؤثر فيها إيجاباً وسلباً، فهناك متغيران رئيسان: يتعلق الأول منهما بمصادر القوة التي تملكها المرأة بشكل عام، والآخر يتصل بالأطر الثقافية السائدة في المجتمع التي تحدد دورها.

وقد توصلت كثير من الدراسات سواء في المجتمع الغربي أو المجتمع العربي، وبخاصة الأخير منهما إلى القول: إن قوة المرأة في صنع القرار في أسرتها تتأثر كثيراً بمكانتها الاجتماعية، ودرجة استقلالها المادية، ومستوى تعليمها، ونوع المهنة أو العمل التي تقوم به، وما يدر من مردود مادي على الأسرة. (Cormwell & Olson, 1971)

وإذا ما أردنا أن نفهم طبيعة ما تتمتع به المرأة من سلطة وقوة داخل أسرتها وخارجها يتوجب علينا، تحليل هذه القوى في ضوء التوجهات والأطر الثقافية للمجتمع، وطبيعة العلاقات بين الذكور والإناث كما تحدها هذه الثقافة. وتظهر أهمية هذه الأطر الثقافية في تحليل ديناميات صناعة القرار في الأسرة عندما تكشف أن هناك اختلافاً بين المعايير التي تحدد أدوار الذكور والإناث في المجتمع ومكانة كل منهما، وبين المواقف الفعلية للحياة اليومية التي تلعب فيها المرأة أدواراً قد تختلف كثيراً كما هو محدد من الناحية الثقافية. وفي كثير من المجتمعات ذات السلطة الأبوية (Patriarchal Society) تكون السلطة الفعلية فيها بيد المرأة كالمجتمع العربي، ومجتمعات جنوب شرق آسيا عموماً، فالأسرة في مجتمع (بورما) على سبيل المثال، أسرية أبوية: أي أن الأب سيد العائلة ومكانته الاجتماعية كما تحدها ثقافة ذلك المجتمع هي أعلى المكانات. ومع ذلك فسلطة الأب في بعض القرارات المتعلقة بالأسرة وبخاصة اقتصادياً تنفرد بها الأم ودونه وليس هو. وهذا يعني أن السلطة أو القوة بحكم الثقافة قد تكون اسمياً بيد الرجل، لكنها فعلياً وعملياً بيد المرأة (Theodorson, 1990) وهذا ينطبق على بعض الأسر العربية. وعلى أية حال تحدد المعايير الاجتماعية والأنماط الثقافية في مجتمع ما، والمشتقة أصلاً من طبيعة نظامه الاقتصادي والاجتماعي، الشخص الذي بيده السلطة أو القوة داخل الأسرة، ومادامت الأنظمة والمعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، وتختلف أيضاً داخل المجتمع الواحد الذي يضم أنماطاً معيشية متباينة (النمط البدوي، والريفي، والحضري)، فمن الطبيعي أن نجد

لتدبير ما يتصل بشؤونها. كما أن عمل المرأة ومشاركتها في الحركة الإنمائية يساعد على إثبات ذاتها وتطوير قدراتها، وتحقيق طموحاتها التي تطمح إليها، ومن خلال مشاركتها تتضح شخصيتها، وقدرتها على مشاركة زوجها في شتى مجالات الحياة، كما أنه يزيد من ثقته بنفسها ويقضي على أوقات فراغها إن وجدت، وإشراكها في عمليات التنمية المختلفة. وربما يكون بسبب حاجة المرأة ذاتها للعمل بسبب الظروف الخاصة التي تمر بها المرأة كظروف المعيشة. ويتأكد ذلك مع تزايد أعداد المتعلقات والمتدربات ممن يملكن القدرة على العطاء وتقليل الحاجة إلى استقدام العمالة الوافدة. (حافظ، 2011)

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة منهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع أهداف الدراسة، وهذا المنهج لا يقف عند مجرد وصف الواقع وجمع البيانات والمعلومات عنه، بل يتعدى ذلك لأن يتضمن التحليل الذي يصل إلى مستوى ملائم من التفسير والاستنتاج (عبد الحفيظ وباهي، 2002). ويعرف المنهج الوصفي أنه أسلوب من أساليب التحليل المستخدمة لرصد ظاهرة أو موضوع معين، والمركّز على المعلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة قيد البحث، خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية وتفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. (القصيبي، 2007) وفي هذه الدراسة تم التركيز على العوامل المؤثرة في تمكين المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر المرأة المتزوجة العاملة في جامعة الملك عبد العزيز - جدة.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات الإداريات المتزوجات في جامعة الملك عبد العزيز - جدة، الفرع الرئيسي، في فترة إعداد الدراسة 2014-2015، لجميع الأقسام والكليات، البالغ عددهن (900)، كما تم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وكان عدد الاستبانات التي تم جمعها وتحليلها والمقبولة إحصائياً 830، وتشكل ما نسبته (92,2%) من المجتمع الأصلي.

تم اختيار جامعة الملك عبد العزيز لكونها من أوائل الجامعات في المملكة العربية السعودية، حيث نشأت عام 1917م في عهد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله - فهي من أبرز مؤسسات التعليم العالي على المستوى المحلي والإقليمي، كما تعد من أبرز جامعات المملكة من حيث عدد الطلاب والطالبات. كما تعد رائدة في تعليم الفتاة السعودية تعليماً عالياً لمختلف التخصصات الأكاديمية وجميع مستويات التعليم، فقد تم افتتاح قسم الطالبات في العام نفسه الذي افتتح فيه قسم الطلاب، كما تم تعيين المرأة في المواقع الإدارية

جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف}، وقال تعالى في سورة القصص: {ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم إمراةين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير}، وقال تعالى في سورة النساء: {للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن}. ولم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات بل ساوى بينهما أمام الله، مؤكداً على أن كل عمل يقوم به الرجل أو المرأة سيحاسب عليه بالثواب والعقاب، قال تعالى في سورة النحل {من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة}، وقوله تعالى في سورة النساء: {ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً}. وكذلك حفلت السنة النبوية بالشواهد على عمل المرأة خارج بيتها، فخرجت للعمل في الزراعة وتعلم العلم والكسب من الحرف المناسبة، وخرجت لحاجات ستلزمها المجتمع العمل في الجهاد، واشتغلت بما يناسبها من مداواة الجرحى، سقي العطشى، طبخ الطعام، والمشاركة بفعالية أحياناً حتى في القتال. فعن أنس قال: «لقد رأيت عائشة بنت أبي بكر الصديق وأم سليم وأنها لمشمرتان أرى خدم سوقهما تتقلان القرب على متونهما، ثم تفرغانه في أفواه القوم ثم ترجعان»، ويقول: «ما التفت يميناً ولا شمالاً يوم أحد إلا رأيت أم سليم تقاقل من دوني». فالإسلام إذا لم يمنع المرأة من خروجها إلى العمل، وتوليها كثيراً من المهام، لما تملكه من مهارات تؤهلها لذلك، ولكن ينبغي أن يكون خروجها وفق ضوابط شرعية وأخلاقية.

ولأهمية الأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة في تنمية مجتمعها من حيث تربية الأجيال الواعية والترابط الأسري والاجتماعي والمشاركة الاقتصادية، فكل ذلك يجعل معادلة التوازن في حياة المرأة بين واجباتها الأسرية ومسؤولياتها العملية، الأمر الذي يتطلب الدعم والمساندة من الجهات المسؤولة كافة؛ وذلك من أجل مشاركة حقيقية ومستدامة للمرأة في التنمية الوطنية. (مركز السيدة خلود بنت خويلد، 2012).

يُعد عمل المرأة السعودية إحدى القضايا المهمة التي تحظى باهتمام بالغ من الدولة، فعمل المرأة واقع قديم وأصيل في المجتمع، فقد كانت شريكا أساسيا للرجل - أبا وأخا وابنا - في مختلف الأعمال، ويفرض عمل المرأة في المجتمع دوافع متعددة لعل أهمها التوسع الهائل في جوانب التنمية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها في المملكة، وحاجة التنمية إلى أعداد كبيرة من العمالة الوطنية (رجالية ونسائية)، إضافة إلى وجود أنشطة متعددة تخص المرأة السعودية وتهمها، الأمر الذي استدعى أن تدخل المرأة مختلف المجالات والأنشطة

أسرهن، وعن بعض القرارات التي تتخذها المبحوثة بنفسها. وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد الدراسة خلال فترة 3 أشهر كاملة في الفترة الزمنية الواقعة بين 20-4-2015م إلى 10-7-2015م.

صدق الأداة وثباتها: تم التأكيد من الصدق الظاهري لمحتوى الاستبانة باللجوء إلى أسلوب التحكيم من متخصصين ومتخصصات في العمل الاجتماعي، وعلم الاجتماع، ودراسات المرأة من الجامعة الأردنية، ومن جامعة الملك عبد العزيز بجدة، بهدف استطلاع وجهة نظرهم تجاه فقرات الاستبانة، ثم أخذت ملاحظات التحكيم، وأجريت التعديلات اللازمة، ثم طبقت الاستبانة على مجتمع الدراسة.

بلغت قيمة ثبات أداة الدراسة (0.922)، وحسب مجالات الدراسة كانت أعلاها على مجال القرارات المتعلقة بالزواج وبلغت (0.869)، وأدناها على مجال الزيارات الاجتماعية والبالغة (0.794)، وتشير هذه القيم إلى وجود درجة ثبات مرتفعة، وهي مناسبة لأغراض مثل هذه الدراسة؛ إذ إن قيمة كرونباخ ألفا (0.700) فأعلى تشير إلى وجود درجة من ثبات أداة الدراسة.

متغيرات الدراسة: تقسم متغيرات الدراسة إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة على النحو التالي: 1. المتغيرات المستقلة: تشمل مجموعة من المتغيرات التي تتعلق بكل عامل من العوامل التالية: المستوى التعليمي للزوجين، طبيعة عمل الزوج، عمر الزوجين، الدخل الشهري للزوجين، مساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة، مكان السكن، ممتلكات خاصة بالزوجة كالأسهم، وهي من العوامل التي تؤثر في مشاركة الزوجة بالقرارات الأسرية. 2. المتغيرات التابعة: وهي المتغيرات المتعلقة بمشاركة الزوجة في القرارات التالية: القرارات الشخصية، شراء مستلزمات الأسرة، الزيارات الاجتماعية، القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة.

المختلفة إلى جانب الرجل، كل ذلك يساعد في الحصول على نتائج أكثر واقعية تدعم أهداف الدراسة.

أداة الدراسة: بالرجوع إلى أدبيات الدراسة والدراسات السابقة (الخاروف وقمش، 2005؛ أبو غبوش، 2004؛ حاتوغ، 2001) تم تطوير استمارة اشتملت على أسئلة تتناسب مع أهداف وأسئلة الدراسة، احتوت على (47) سؤالاً موزعة على خمسة أجزاء وهي: الجزء الأول: وهو الجزء الذي تضمن البيانات الشخصية والأولية للعينة، من حيث المستوى التعليمي، العمر، طبيعة العمل، المركز الوظيفي، دخل المبحوثة، عدد الأبناء، عدد أفراد آخرين يعيشون في سكن الأسرة، ومكان السكن في جدة، المستوى التعليمي للزوج، عمر الزوج، الحالة العلمية للزوج، ومهنة الزوج ودخله. الجزء الثاني: وهو الجزء الذي تتضمن أسئلة متعلقة بالقرارات الشخصية كالاستمرار في التعليم والتخصص للمبحوثة، ونوعية لباسها الخارجي، والمشاركة في قرارات الزواج، والعمل والمشاركة في ميزانية الأسرة وتنظيمها. الجزء الثالث: وهو الجزء الذي تضمن أسئلة متعلقة بقرارات شراء الأثاث واحتياجات المنزل، وشراء الأغذية، وقرارات دفع أجارات الخدم، وشراء احتياجات الأبناء. الجزء الرابع: وهو الجزء الذي يتمحور حول الزيارات الاجتماعية، وأسباب عدم قيامك بالزيارات الاجتماعية وحدك، وردة الفعل نحو ذلك. الجزء الخامس: وهو الجزء الأخير في الاستبانة وتتمحور حول العدد المرغوب لأفراد الأسرة، والمسئول عن القرار النهائي المتعلق بعدد الأبناء، ونوع استخدام مانع الحمل، وأسباب استخدام مانع الحمل، والقرار المتعلق بالمستوى التعليمي للأبناء، وتخصصهم، أصدقائهم، دخولهم المراكز أو النوادي الصيفية، قضاء أوقات فراغهم، دخولهم سوق العمل، واختيار الزوج أو الزوجة.

كما اشتملت الاستبانة على استفسار لرأي المبحوثات عن العوامل التي قد تؤثر في اتخاذهن للقرارات الأسرية داخل

الجدول (1)

معاملات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي

المتغير	قيمة كرونباخ ألفا
مشاركة المرأة في القرارات الشخصية	0.801
مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بشراء مستلزمات الأسرة	0.820
مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية	0.794
مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة	0.815
مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بالزواج	0.869
المشاركة في القرارات المختلفة	0.922

صحتها من محكمين مختصين، والحصول على الموافقة من رئاسة جامعة الملك عبد العزيز، تم تزويد الباحثة بتصريح لتوزيع الاستبانة في جامعة الملك عبد العزيز، وتزويدها بالبيانات اللازمة لعمل الدراسة، التي تتعلق بالعاملات الإداريات في جميع الكليات والأقسام المختلفة، مع الإيعاز لمن يلزم بتسهيل مهمتها في عملية توزيع الاستبيانات وجمع بيانات الدراسة.

قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على جميع أفراد المجتمع، وذلك بعد تعريف كل منهن بمشكلة الدراسة وأهدافها، والتأكيد على حقهم في قبول أو رفض الإجابة عن الاستبانة، وعلى سرية المعلومات الواردة فيها، وقد أشرفت الباحثة على استرجاعها، هذا وقد استغرقت عملية تعبئة الاستبانة من 10-15 دقيقة، كما تم تفقد الاستبيانات بمجرد استلامها، للتأكد من تعبئتها بالكامل والطلب من المبحوثة تعبئة أي نواقص قد تم إغفالها، لذلك لم يتم استبعاد أي استبانة، وتمت تعبئة جميع البيانات خلال 3 أشهر كاملة، أخيراً تمت المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الكمية.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية للمرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز.

يلاحظ من بيانات الجدول (2) بأن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 20 سنة وأقل من 30 سنة بنسبة (40,7%)، فيما كانت أدنى نسبة للأفراد في الفئة العمرية أقل من 20 سنة ونسبة (6,1%). ومن حيث العمر عند الزواج يلاحظ أن النسبة الأعلى من اللواتي تزوجن في الأعمار 18 سنة وأقل من 20 سنة والبالغة (31,1%)، فيما كانت أدنى نسبة للواتي تزوجن في الفئة العمرية أقل من 18 سنة البالغة (16,0%). وفيما يتعلق بعدد سنوات الزواج يلاحظ أن النسبة الأكبر من اللواتي أصبح لهن أقل من 5 سنوات متزوجات بنسبة (41,0%)، أما أدنى نسبة فكانت للواتي لديهن سنوات زواج بين 15 وأقل من 20 سنة البالغة (4,2%). أما عدد سنوات العمل نلاحظ أن أعلى نسبة ممن عملوا لمدة 10 سنوات فأكثر بنسبة (53,2%)، وكانت أدنى نسبة لمن عملن لمدة من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات بنسبة (14,8%). كما توضح بيانات الجدول التوزيع النسبي لأفراد الدراسة وفق المستوى التعليمي، فيلاحظ أن النسبة الأعلى منهن حاصلات على الدبلوم المتوسط بنسبة (46,0%)، فيما كانت أدنى نسبة للحاصلات على شهادتي الدراسات العليا (10,9%) لكل من الماجستير والدكتوراه. وتظهر النتائج أن

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم اعتماد التحليل الكمي للبيانات، حيث استخدمنا برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم (16) للحصول على الإحصاءات الوصفية، للخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية مثل التوزيع التكراري، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية للمتوسطات. كما تم استخدام التحليل التمييزي (Discriminate Analysis) لمعرفة أكثر العوامل تأثيراً في مشاركة المرأة في القرارات الأسرية. وتم حساب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة ولكل مجال على حدة، على أساس أن المرأة مشاركة إذا كانت إجابتها كمشاركة بأي شكل من أشكال الإجابة (الزوجة نفسها، الزوج والزوجة، أو بمشاركة الأبناء) حيث لا تقل نسبة المشاركة عن 50% من مجموع الإجابات، وذلك على النحو التالي: القرارات الشخصية (5 إجابات فما فوق من أصل 10 أسئلة)؛ مستلزمات الأسرة (3 إجابات فما فوق من أصل 6 سؤال)؛ الزيارات الاجتماعية (إجابة من أصل سؤال)؛ القرارات المتعلقة بالأسرة (7 إجابات فما فوق من أصل 14 سؤال)؛ المشاركة في جميع القرارات (16 إجابة من أصل 31 سؤال).

تعريف المتغيرات التابعة إجرائياً:

القرارات الشخصية: ويقصد بها مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بشؤون الزواج، ومنها: أخذ الرأي في الزوج المتقدم لها، المشاركة في قرار شروط الزواج، المشاركة في قرار شروط سكن الحياة الزوجية وفي مكان وكيفية حفل الزواج. وتشتمل أيضاً على مشاركة المرأة في ميزانية الأسرتمن حيث مشاركتها في رفع الميزانية من خلال راتبها، وتنظيم الميزانية الشهرية للأسرة.

شراء مستلزمات الأسرة: وتشتمل المشاركة في قرار شراء الأثاث، واحتياجات المنزل، والسلع المعمرة، والأغذية، واحتياجات الأبناء، إضافة إلى المشاركة في قرار دفع أجارات الخدم.

الزيارات الاجتماعية: ويقصد بها المشاركة في القرارات المتعلقة بالقيام بالزيارات الاجتماعية دون الزوج.

القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة: من حيث المشاركة في القرارات المتعلقة ب: العدد المرغوب إنجاب من الأولاد، وفي قرار استخدام وسائل منع الحمل أو عدمه، إضافة إلى المشاركة في القرارات المتعلقة بمستوى تعليم الأبناء وتخصصاتهم العلمية، وفي قرار اختيار أصدقاء الأبناء، وفي دخول الأبناء النوادي والمراكز الصيفية للأبناء، وكيفية تقديرهم لوقت الفراغ، ومكان قضاء العطلة الصيفية، وفي قرار دخول الأبناء سوق العمل، وقرار اختيار الزوج/ الزوجة للأبناء. العمل الميداني: بعد تصميم الاستبانة وتحكيمها والتأكد من

النسبة الأكبر من المبحوثات يعملن كموظفات بنسبة (92.0%) وأن النسبة الأقل منهن يعملن في مواقع إدارية كرئيسة قسم أو مديرة بنسبة (6.7%، 103%) على التوالي. ومن حيث الدخل الشهري يلاحظ أن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة تقع دخولهن في فئة الدخل 5 آلاف إلى أقل من 10 آلاف ريال سعودي بنسبة (46,9%)، فيما كانت أدنى نسبة

لنوات الدخل أقل من 5 آلاف ريال شهرياً بنسبة (10,2%). وفيما يتعلق بمكان السكن في مدينة جدة وجد أن النسبة الأعلى من المبحوثات يسكن في شرق جدة بنسبة (29,6%)، فيما كانت أدنى نسبة للواتي يسكن في شمال جدة والبالغة (15,9%).

الجدول (2)

توزيع أفراد الدراسة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للزوجة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 20 سنة	51	6,1
	20 وأقل من 30 سنة	338	40,7
	30 وأقل من 40 سنة	192	23,1
	40 وأقل من 50 سنة	158	19,0
	50 سنة فأكثر	91	11,0
العمر عند الزواج	أقل من 18 سنة	133	16,0
	18 وأقل من 20 سنة	258	31,1
	20 وأقل من 22 سنة	124	14,9
	22 وأقل من 24 سنة	158	19,0
	24 سنة فأكثر	157	18,3
عدد سنوات الزواج	أقل من 5 سنوات	340	41,0
	5 أقل من 10 سنوات	91	11,0
	10 وأقل من 15 سنة	74	8,9
	15 وأقل من 20 سنة	35	4,2
	20 سنة فأكثر	290	34,9
المستوى التعليمي	ثانوي فما دون	60	7,2
	دبلوم متوسط	382	46,0
	بكالوريوس	297	35,8
	ماجستير	65	7,8
	دكتوراه	26	3,1
المركز الوظيفي	موظفة	764	92,0
	رئيس قسم	57	6,7
	مدير دائرة	9	1,3
عدد سنوات العمل	أقل من 5 سنوات	266	32,0
	5 وأقل من 10 سنوات	123	14,8
	10 سنة فأكثر	441	53,2
الدخل الشهري/ ريال سعودي	أقل من 5 آلاف	85	10,2
	5 ألف وأقل من 10 آلاف	389	46,9
	10 آلاف وأقل من 20 ألف	231	27,8
	20 ألف فأكثر	125	15,1
مكان السكن في مدينة جدة	شمال	132	15,9
	جنوب	216	26,0
	شرق	246	29,6
	غرب	236	28,4

مجموع عدد أفراد العينة: 830

الجدول (3)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
عدد الأبناء ذكور	لا يوجد	189	22,8
	واحد	184	22,2
	اثنان	208	25,1
	ثلاثة فأكثر	249	30,0
عدد الأبناء الإناث	لا يوجد	249	30,0
	واحد	154	18,5
	اثنان	203	24,5
	ثلاثة فأكثر	224	27,0
عدد الأفراد الآخرون الذين يعيشون في سكن الأسرة	لا يوجد	611	73,6
	واحد	168	20,3
	اثنان	51	6,1

مجموع عدد أفراد العينة: 830، متوسط عدد الأبناء والبنات 3.1 (1.6 ذكور، 1.4 إناث)

الجدول (4)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب امتلاك الأراضي والأسهم

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
مدى امتلاك المبحوثة لقطعة أرض مسجلة باسمها	تمتلك	76	9,2
	لا تمتلك	754	90,8
طريقة امتلاكها لقطعة الأرض	ميراث	58	7,3
	شراء من المال الخاص	18	2,3
مدى امتلاك المبحوثة لأسهم مسجلة باسمها	تمتلك	172	20,7
	لا تمتلك	658	79,3
طريقة امتلاكها للأسهم	ميراث	57	33,1
	شراء من المال الخاص	115	66,9

مجموع عدد أفراد العينة: 830

وتبين أن حوالي ثلاثة أرباع أي بنسبة (76,3%) ممن يمتلكون أراضي قد حصلوا عليها عن طريق الميراث، و فقط (23,7%) من اللواتي يمتلكن أراضي قد حصلن عليها عن طريق الشراء من مالهن الخاص. وأن (20,7%) من المبحوثات يمتلكن أسهم مسجلة بأسمائهن، والنسبة الأكبر منهن حصلن عليها عن طريق شرائها من مالهن الخاص بنسبة (66,9%)، فيما التفت قد حصلن عليها عن طريق الميراث.

يتضح من بيانات الجدول (5) أن النسبة الأعلى من أزواج المبحوثات تقع أعمارهن في الفئة العمرية 30 إلى أقل من 40 سنة والبالغة (44,9%)، فيما كانت أدنى نسبة للأزواج في الفئة العمرية أقل من 20 سنة البالغة (1,0%) فقط. ومن حيث المستوى التعليمي للزوج يتضح أن النسبة الأعلى من

يلاحظ من بيانات الجدول (3) أن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة لديهم ثلاثة أبناء ذكور فأكثر بنسبة (30,0%)، فيما بلغت ممن ليس ليهن أي أبناء ذكور حوالي (22,8%)، وأن النسبة الأعلى من المبحوثات ليس لديهن أبناء إناث بنسبة (30,0%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة اللواتي لديهن ثلاثة بنات أو أكثر البالغة (27,0%)، ومن حيث إقامة أفراد آخرين غير الزوج والأبناء في المنزل، وجد أن هناك (270) فرد يعيشون مع أسر المبحوثات، وبلغت نسبة الأسر التي يقيم معها فرد واحد (20,3%)، فيما كانت نسبة المبحوثات اللواتي يقيم مع أسرهن قرابة بمعدل فردان حوالي (6,1%).

يتضح من بيانات الجدول (4) أن نسبة قليلة من المبحوثات ممن يمتلكن قطع أراضي مسجلة بأسمائهن بنسبة (9,2%).

الزوجة وأسرتها، و(23,7%) يعود القرار إلى الزوج، فيما فقط (6,1%) يعود القرار إلى الزوجة. ومن حيث نوع اللباس الخارجي للزوجة أظهرت النتائج بأن (35,2%) يعود القرار إلى الزوجة والزوج معاً، و(34,0%) يعود القرار إلى الزوجة فقط.

ب: شؤون الزواج، ميزانية الأسر:

وفيما يتعلق بأخذ رأي الزوجة بالزوج في الجدول (6-ب) يلاحظ أن الغالبية (75,9%) قد أخذ رأيهن، فيما (17,2%) لم يؤخذ رأيهن في اختيار زوجهن. وفيما يتعلق بمشاركة الزوجات في قرارات شروط الزواج يتضح أن فقط (34,0%) قد شاركن في شروط الزواج، فيما (66,0%) لم يشاركن في شروط الزواج. بنسبة قريبة كانت المشاركة في قرارات شروط سكن الحياة الزوجية بنسبة إجابات بالإيجاب (23,6%) مقابل (76,4%) بعدم المشاركة في ذلك القرار. ومن حيث المشاركة في مكان وكيفية حفل الزواج يتضح أن النسبة الأعلى من المبحوثات قد شاركن في تحديد مكان وكيفية حفل الزواج بنسبة (65,1%)، فيما (34,9%) لم يشاركن في ذلك. كما توضح بيانات الجدول (6-ب) مدى مشاركة المبحوثات في ميزانية الأسرة وأسباب المشاركة أو عدمها، ومشاركتهم في تنظيم الموازنة الشهرية للأسرة، والأسباب، فيلاحظ أن غالبية المبحوثات (96,0%) يشاركن في ميزانية الأسرة الشهرية، وتعددت أسباب المشاركة فكان أعلاها صعوبة متطلبات الحياة بنسبة (36,1%)، ثم زيادة رفاه الأسرة بنسبة (23,8%)، فيما كان سبب عدم المشاركة بشكل رئيس يعود إلى ارتفاع دخل الزوج بنسبة (4,4%). ومن حيث تنظيم المبحوثات لميزانية الأسرة الشهرية يتضح أن حوالي النصف (46,1%) يقمن بأعداد الميزانية، وأسباب المشاركة توزعت بين محدودية الدخل بنسبة (26,1%)، وانشغال الزوج أو رب الأسرة بنسبة (22,2%)، أما عدم المشاركة في إعداد الميزانية فيعود بشكل رئيس إلى أن رب الأسرة أو الزوج يقوم بنفسه بتنظيم الميزانية الشهرية للأسرة.

الأزواج من حملة درجة البكالوريوس والبالغة (31,9%)، وكانت أدنى نسبة لحملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) بنسبة (8,9%). ومن حيث الحالة العملية للزوج يلاحظ أن أكثر من نصف الأزواج يعملون بنسبة (53,0%)، فيما كانت نسبة العاطلين عن العمل متدنية جداً وبلغت (12,8%). وفيما يتعلق بمهنة الزوج يتضح أن حوالي النصف ممن يعملون في القطاع الحكومي بنسبة (47,3%)، وبلغت النسبة الأعلى للدخل الشهري للزوج (35,3%) من الأزواج الذين تزيد دخولهم الشهرية عن 20 ألف ريال سعودي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بمستوى مشاركة المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز في اتخاذ القرارات المختلفة سواء أكانت شخصية، أم أسرية مثل: القرارات المتعلقة بتنظيم وتوزيع ميزانية الأسرة، أو المتعلقة منها بشراء مستلزمات الأسرة، وكذلك المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، والمتعلقة بإنجاب الأطفال، وأخيراً المتعلقة بقرارات تربية الأطفال ومستقبلهم التعليمي والعمل.

مشاركة المرأة في القرارات الشخصية:

أ. التعليم، والعمل:

تظهر نتائج الجدول (6-أ) توزيع أفراد الدراسة حسب مستوى المشاركة في القرارات الشخصية، من حيث قرار الاستمرار في التعليم يلاحظ أن النسبة الأعلى يكون القرار يعود للزوجين معاً بنسبة تمثيل (38,9%)، وان القرار يعود إلى الزوجة والأسرة بنسبة (27,8%)، فيما كانت أدنى نسبة البالغة (12,4%) يكون القرار يعود إلى الزوجة فقط. ومن حيث قرار اختيار التخصص الدراسي يلاحظ أيضاً أن النسبة الأكبر (40,7%) يعود إلى الزوجين معاً، و(28,0%) يعود القرار إلى الزوج فقط، فيما أدنى نسبة (10,0%) أن القرار يعود إلى الزوجة نفسها. كما تظهر نتائج الجدول قرار الاستمرار في العمل فيلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثات (49,9%) أجبن بأن قرار الاستمرار في العمل يعود إلى الزوجين معاً، وحوالي الخمس (20,2%) يعود القرار إلى

الجدول (5)

توزيع الدراسة حسب خصائص الزوج الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
عمر الزوج	أقل من 20 سنة	8	1,0
	20 أقل من 30 سنة	117	14,1
	30 أقل من 40 سنة	373	44,9
	40 أقل من 50 سنة	143	17,2
	50 سنة فأكثر	189	22,8
المستوى التعليمي للزوج	أقل من ثانوي	84	10,1
	ثانوي	175	21,1
	دبلوم متوسط	232	28
	بكالوريوس	265	31,9
	ماجستير	33	4,0
الحالة العملية للزوج	دكتوراه	41	4,9
	يعمل	440	53,0
	عاطل عن العمل	106	12,8
	متقاعد	284	34,2
	موظف قطاع حكومي	208	47,3
مهنة الزوج في حالة العمل	صاحب عمل	139	31,6
	موظف قطاع خاص	93	21,1
	الحكومي	396	47,3
قطاع العمل	الخاص	175	21,1
	صاحب عمل	262	31,6
	أقل من 5 آلاف	50	6,0
الدخل الشهري للزوج/ ريال سعودي	5 آلاف وأقل من 10 آلاف	249	23,1
	10 آلاف وأقل من 20 ألف	238	28,7
	20 ألف فأكثر	293	35,3

مجموع عدد أفراد العينة: 830

الجدول (6-أ)

توزيع أفراد الدراسة وفق مستوى المشاركة في القرارات الشخصية

النسبة المئوية	العدد	المتغير	نوع القرار	طبيعة القرار
12.4	103	المبحوثة	قرار الاستمرار في التعليم	تعليم
20.8	173	الزوج		
38.9	323	الزوج والزوجة		
27.8	231	الزوجة والأسرة		
10.0	83	المبحوثة	قرار التخصص الدراسي	
28.0	232	الزوج		
40.7	338	الزوج والزوجة		
21.3	177	الزوجة والأسرة		
6.1	51	المبحوثة	قرار استمرار العمل	عمل
23.7	197	الزوج		
49.9	414	الزوج والزوجة		
20.2	168	الزوجة والأسرة		
34.0	282	المبحوثة	قرار نوع اللباس الخارجي	نوع اللباس
17.7	147	الزوج		
35.2	292	الزوج والزوجة		
13.1	109	الزوجة والأسرة		

الجدول (6-ب)

توزيع أفراد الدراسة حسب مستوى المشاركة في القرارات الشخصية

طبيعة القرار	نوع القرار	المتغير	العدد	%
شؤون الزواج	أخذ الرأي في الزوج	شاركت	644	77.6
		لم تشارك	186	22.4
	المشاركة في قرار شروط الزواج	شاركت	282	34.0
		لم تشارك	548	66.0
	المشاركة في قرار شروط سكن الحياة الزوجية	شاركت	196	23.6
		لم تشارك	634	76.4
	المشاركة في مكان وكيفية حفل الزواج	شاركت	540	65.1
		لم تشارك	290	34,9
ميزانية الأسرة	المشاركة في ميزانية الأسرة	تشارك	797	96,0
		لا تشارك	33	4,0
	أسباب المشاركة في ميزانية الأسرة	تراضي الطرفين واستمرارية الحياة	142	17.8
		صعوبة متطلبات الحياة	288	36,1
		تدني دخل الزوج/أو عدمه	142	17,8
		زيادة رفاه الأسرة	190	23,8
		دخل الزوج/الأسرة مرتفع	35	4,4
	تنظيم ميزانية شهرية للأسرة	تشارك	383	46,1
		لا تشارك	479	57,7
	أسباب تنظيم ميزانية شهرية للأسرة	محدودية الدخل	100	26,1
		انشغال الزوج/رب الأسرة	85	22,2
		الزوج/رب الأسرة يقوم بتنظيم الميزانية	198	51,7

الجدول (7)

توزيع أفراد الدراسة حسب مستوى المشاركة في قرارات شراء مستلزمات الأسرة

المتغير	الفقرة	العدد	النسبة المئوية
قرار شراء الأثاث	الزوج	259	31.2
	المبحوثة/الزوجة	128	15.4
	الزوج والزوجة	349	42.0
	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	94	11.3
شراء احتياجات المنزل	الزوج	205	24.7
	المبحوثة/الزوجة	92	11.1
	الزوج والزوجة	411	49.5
	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	122	14.7
شراء السلع المعمرة	الزوج	41	4.9
	المبحوثة/الزوجة	185	22.3
	الزوج والزوجة	604	72.8
	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	0	0.0
شراء الأغذية	الزوج	359	43.3
	المبحوثة/الزوجة	103	12.4
	الزوج والزوجة	368	44.3
	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	0	0.0
دفع أجارات الخدم	الزوج	576	69.4
	المبحوثة/الزوجة	40	8.4
	الزوج والزوجة	214	25.8
	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	0	0.0
شراء احتياجات الأبناء	الزوج	82	9.9
	المبحوثة/الزوجة	123	14.8
	الزوج والزوجة	362	43.6
	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	263	31.7

مشاركة المرأة في قرارات شراء مستلزمات الأسرة:

يلاحظ من بيانات الجدول (7) أن قرار شراء الأثاث يعود بشكل رئيسي إلى الزوجين معاً بنسبة (42,0%)، ثم الزوج بنسبة (31,2%)، وفي الدرجة الثالثة الزوجة بنسبة (15,4%). وفيما يتعلق بشراء احتياجات المنزل يلاحظ أيضاً أن القرار يعود بشكل رئيسي إلى الزوجين معاً بنسبة (49,5%)، ثم الزوج بنسبة (24,7%)، وفي الدرجة الثالثة الزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (14,7%). ومن حيث شراء السلع المعمرة يعود بشكل رئيسي إلى الزوجين معاً بنسبة (72,8%)، ثم الزوجة بنسبة (22,3%)، وفي الدرجة الثالثة الزوج بنسبة (4,9%). ومن حيث شراء الأغذية يلاحظ أن القرار يعود إلى الزوجين معاً بنسبة (44,3%)، ثم الزوج بمفرده بنسبة (43,3%)، والزوجة بنسبة (12,4%). كما

توضح بيانات الجدول إجابات المبحوثات حول قرارات دفع الإيجارات للخدم وشراء احتياجات الأبناء، فيلاحظ أن قرارات دفع إيجارات الخدم تعود في الأساس إلى الزوج بنسبة إجابات (69,4%)، ثم إليهم بمشاركة الأبناء بنسبة (25,8%)، فيما كانت نسبة (4,8%) من المبحوثات يعود لهن القرار في دفع إيجارات الخدم، وقد يعود ذلك إلى غياب الزوج أو مرضه وصغر الأبناء. ومن حيث شراء احتياجات الأبناء يلاحظ أن النسبة الأعلى في اتخاذ القرار تعود إلى الزوجين معاً بنسبة (43,6%)، ثم إليهم بمشاركة الأبناء بنسبة (31,7%)، والزوجة فقط (14,8%).

مشاركة المرأة في قرارات الزيارات الاجتماعية:

يتضح من بيانات الجدول (8) أنه المبحوثات يقمن بالزيارات دون أزواجهن بمعدل (2.1)، وأن (27.8%) من

عدد الأبناء المرغوب ثلاثة بنسبة (32,2%)، و(28,9%) يرغبون بعدد أبناء خمسة فأكثر. وفيما يتعلق بإنجاب العدد المرغوب به من الأبناء يلاحظ أن فقط (21,2%) قد أنجبوا العدد المرغوب به، و(31,9%) من المبحوثات أنجبوا عدد أكبر من المرغوب به، والنسبة الأكبر (46,9%) أنجبوا عدد أقل من المرغوب به. وفيما يتعلق بأسباب عدم إنجاب العدد المرغوب به أشارت (46,0%) من المبحوثات أن السبب يعود إلى رغبة الزوج بعدد أكبر من الأبناء، و(43,7%) برغبة الأهل بعدد أكبر من الأبناء، فيما (10,3%) أجبن بالرغبة في إنجاب الذكور. كما يلاحظ من بيانات الجدول (4-8) بأن (40,4%) من المبحوثات أجبن بأن الزوج هو المسؤول عن قرار عدد الأبناء النهائي، فيما أن كلا الزوجين معاً يشكلان نسبة إجابات (48,8%)، و فقط (10,8%) تكون فيه الزوجة وحدها مسئولة عن قرار عدد الأبناء النهائي. ومن حيث استخدام وسائل منع الحمل يلاحظ أن النسبة الأكبر (72,1%) لا يستخدمون وسائل منع الحمل، وتعود أسباب عدم الاستخدام إلى عدم رغبة الزوج وأهله بنسبة (30,6%)، ثم بسبب الآثار الجانبية على صحة الزوجة بنسبة (19,1%)، وفي الدرجة الثالثة الرغبة في الحمل بنسبة (16,7%). أما أسباب الاستخدام فتعود إلى عدم الرغبة في الحمل في الوقت الحاضر بنسبة (36,6%)، وعدم الرغبة بالحمل إطلاقاً بنسبة (23,3%)، ولتنظيم الحمل والتباعد بين الأحمال بنسبة (20,3%)، ثم لرغبة الزوج أو الأهل بنسبة (15,5%).

المبحوثات يقمن بالزيارات دون الزوج بشكل دائم، و(41,3%) منهن يقمن بذلك بشكل أحياناً، و(16,3%) بشكل نادر، أما من لا يقمن بذلك أبداً فبلغت نسبتهن (14,6%) من المبحوثات. وفيما يتعلق بأسباب عدم القيام بالزيارات دون الزوج فكانت الإجابات كالتالي: (27,7%) بسبب تواجد الزوج الدائم في البيت، (27,3%) لأن الزيارات أسرية (عائلية) في غالبها. وعن ردة فعل المبحوثات لعدم القيام بالزيارات دون الزوج، فكانت كما يلي: (67,8%) منهن أجابت أنه أمر عادي، (32,2%) منهن أجبن بأنهن يشعرن بالضيق في بعض الحالات.

الجدول (8)

توزيع أفراد الدراسة

وفق مستوى المشاركة في القرارات المتعلقة بالزيارات لاجتماعية

القرار	الفقرة	العدد	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القيام بالزيارات دون الزوج	دائماً	231	27,8	2,1	0,9
	أحياناً	343	41,3		
	نادراً	135	16,3		
	أبداً	121	14,6		

مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة:

أ. القرارات المتعلقة بعدد الأبناء واستخدام موانع الحمل يلاحظ من بيانات الجدول (9) أن النسبة الأعلى من المبحوثات (36,9%) يرغبون بإنجاب عدد أبناء أربعة، ثم جاء

الجدول (9)

توزيع أفراد الدراسة وفق مستوى المشاركة في القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة

النسبة المئوية	العدد	المتغير	طبيعة القرار
2,0	17	اثنان	العدد المرغوب إنجاب من الأولاد
32,2	267	ثلاثة	
36,9	306	أربعة	
28,9	240	خمسة فأكثر	
%100	830	المجموع	
21,2	176	نعم نفس العدد	إنجاب العدد المرغوب من الأولاد
31,9	265	أكثر من المرغوب	
46,9	389	أقل من المرغوب	
%100	830	المجموع	
46,0	301	رغبة الزوج بعدد أكبر	أسباب عدم إنجاب العدد المرغوب من الأولاد
43,7	286	رغبة الأهل بعدد أكبر	
10,3	67	الرغبة في إنجاب الذكور	
%100	654	المجموع	
40,4	335	الزوج	المسؤول عن قرار عدد الأبناء النهائي
10,8	90	الزوجة	
48,8	405	كلا الزوجين	
%100	830	المجموع	
28,0	232	تستخدم	استخدام وسائل منع الحمل
72,1	598	لا تستخدم	
%100	830	المجموع	
16,7	100	الرغبة بالحمل	أسباب عدم استخدام وسائل منع الحمل
11,5	69	قلة المعرفة أو الخبرة	
30,6	183	عدم رغبة الزوج أو الأهل	
19,1	114	الآثار الجانبية على صحة الزوجة	
7,2	43	محرمة دينيا	
8,2	49	عدم الحصول على عدد الأبناء المرغوب	
%100	598	المجموع	
36,6	85	عدم الرغبة بالحمل في الوقت الحالي	أسباب استخدام وسائل منع الحمل
20,3	47	للتنظيم والتباعد بين الأحمال	
15,5	36	رغبة الزوج أو الأهل	
23,3	54	عدم الرغبة بالحمل إطلاقا	
4,3	10	غير مستخدمات	
%100	232	المجموع	

ب. القرارات المتعلقة بشؤون الأبناء

الجدول (10)

توزيع أفراد الدراسة حسب مستوى المشاركة في القرارات المتعلقة بالأبناء

النسبة المئوية	العدد	المتغير	طبيعة القرار
12.8	106	الزوج	قرار مستوى تعليم الأبناء
12.3	102	الزوجة	
31.9	265	الاثنان معا	
43.0	357	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
%100.0	830	المجموع	
8.8	73	الزوج	قرار التخصصات العلمية للأبناء
19.5	162	الزوجة	
25.1	208	الاثنان معا	
46.6	387	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
6.7	56	الزوج	قرار اختيار أصدقاء الأبناء
12.4	103	الزوجة	
20.0	166	الاثنان معا	
34.5	286	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
26.4	219	الأبناء	
%100.0	830	المجموع	
7.7	64	الزوج	قرار دخول الأبناء النوادي والمراكز الصيفية للأبناء
14.3	119	الزوجة	
22.0	183	الاثنان معا	
37.6	312	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
18.3	152	الأبناء	
%100.0	830	المجموع	
4.8	40	الزوج	قرار تخصص النوادي والمراكز الصيفية للأبناء
15.2	126	الزوجة	
16.1	134	الاثنان معا	
31.7	263	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
32.2	267	الأبناء	
%100.0	830	المجموع	
5.8	48	الزوج	قرار كيفية قضاء الأبناء لوقت الفراغ
9.3	77	الزوجة	
18.9	157	الاثنان معا	
38.6	320	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
27.5	228	الأبناء	
%100.0	830	المجموع	
7.8	65	الزوج	قرار مكان وكيفية قضاء العطلة الصيفية
17.5	145	الزوجة	
20.0	166	الاثنان معا	
40.5	336	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	

14.2	118	الأبناء	قرار دخول الأبناء سوق العمل
%100.0	830	المجموع	
7.8	65	الزوج	
16.5	137	الزوجة	
21.1	175	الاثنان معا	
41.7	346	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
12.9	107	الأبناء	
%100.0	830	المجموع	
7.8	65	الزوج	قرار اختيار الزوج او الزوجة للأبناء
14.5	120	الزوجة	
19.9	165	الاثنان معا	
41.7	346	الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء	
16.1	134	الأبناء	
%100.0	830	المجموع	

الثلاثة الزوجين معاً بنسبة (18,9%). وفيما يتعلق بقرار مكان وكيفية قضاء العطلة الصيفية يلاحظ أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (40,5%)، ثم إليهم معاً بنسبة (20,0%)، وفي الدرجة الثالثة الزوجة وحدها بنسبة (17,5%). ومن حيث قرار دخول الأبناء سوق العمل يلاحظ أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (41,7%)، ثم إليهم معاً بنسبة (21,1%)، وفي الدرجة الثالثة الزوجة بنسبة (16,5%). أما اختيار الزوج أو الزوجة للأبناء فيلاحظ أيضاً أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (41,7%)، ثم إليهم معاً بنسبة (19,9%)، وفي الدرجة الثالثة الأبناء وحدهم بنسبة (16,1%).

ج. القرارات التي تشارك بها في حالة غياب الزوج:

يلاحظ من بيانات الجدول (11) أن (18,9%) من المبحوثات أجبن أنه سبق وغياب الزوج عن البيت لمدة أطول من أسبوع، وأن (81,1%) منهن لم يرغب لمدة أطول من أسبوع. وأن (18,5%) فقط يتخذن قرارات وحدهن في حالة غياب الزوج، وعن طبيعة القرارات التي تتخذ في حالة غياب الزوج عن البيت وجد أن (40,8%) تتعلق بإصلاح الأعطال كأعطال الكهرباء والماء والمجاري وغيرها، ثم في الدرجة الثانية دفع الفواتير والالتزامات المالية بنسبة (28,0%). وفي القرارات المتعلقة بعلاج أحد أفراد الأسرة بنسبة (16,6%). كما تبين أن غالبية المبحوثات (79,0%) يتخذن قرارات أسرية هي نفسها التي كان يقررها رب الأسرة أثناء حضوره. وفيما يتعلق بطبيعة القرارات، التي تتخذها الزوجة بمفردها في العادة وجد أن أكثرها اختيار الملابس بنسبة (22,7%)، وحضور المناسبات

يلاحظ من بيانات الجدول (10) أن (43,0%) من المبحوثات أجبن أن قرار مستوى تعليم الأبناء يعود إلى الزوج والزوجة والأبناء، و(31,9%) منهن أجبن أن القرار يعود للزوجين معاً، بنسبة قريبة جداً إلى أن القرار يعود إلى الزوج (12,8%)، وأن القرار يعود إلى الزوجة بنسبة (12,3%). ومن حيث قرار التخصص الدراسي للأبناء يتضح أن النسبة الأعلى أيضاً من المبحوثات أجبن أنه يعود إلى الزوج والزوجة وبمشاركة الأبناء والبالغة (46,6%)، وحوالي الربع (25,1%) أجبن أنه يعود إلى الزوج والزوجة، وتميل النسبة إلى الزوجة في قرار التخصص العلمي للأبناء بنسبة (19,5%) مقابل (8,8%) للزوج. أما من حيث قرار اختيار الأبناء لأصدقائهم فيلاحظ أن (34,5%) أجبن بأنه يعود إلى الزوجين ومشاركة الأبناء، و(26,4%) أنه يعود إلى الأبناء أنفسهم، وكذلك كانت النسبة تميل إلى الزوجة بنسبة (12,4%) مقابل (6,7%) للزوج. ومن حيث القرارات المتعلقة بالنوادي والمراكز الصيفية، يلاحظ أن قرار الدخول إليها يعود بشكل رئيسي إلى الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (37,6%)، ثم الزوج والزوجة بنسبة (22,0%)، فيما كان القرار للزوجة بنسبة (14,3%). ومن حيث قرار تخصص النوادي والمراكز الصيفية للأبناء يلاحظ أن القرار يعود بشكل رئيس إلى الأبناء بنسبة (32,2%)، ثم الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (31,7%)، ثم الزوج والزوجة بنسبة (16,1%)، والزوجة وحدها بنسبة (15,2%). كما توضح بيانات الجدول (10) قرار كيفية قضاء الأبناء لوقت الفراغ، فيلاحظ أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء بنسبة (38,6%)، ثم الأبناء وحدهم بنسبة (27,5%)، وفي الدرجة

حيث وُجد أن أكثر تلك العوامل مستوى تعليم المرأة بنسبة إجابات (21.3%)، ثم عمل ودخل المرأة بنسبة (18.0%)، وفي الدرجة الثالثة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة بنسبة (17.2%)، وفي الدرجة الرابعة وعي المرأة بنسبة إجابات (14.9%).

الاجتماعية والعائلية بنسبة (21.7%)، شراء بعض الأجهزة المعمرة (18.0%)، ثم الخروج من المنزل مع الأب أو الإخوة (16.7%) أو شراء احتياجات المنزل بنسبة (15.5%). كما توضح بيانات الجدول (11) العوامل التي ترفع من مستوى مشاركة المرأة في القرارات الأسرية من وجهة نظر المبحوثات،

الجدول (11)

توزيع أفراد الدراسة وفق مستوى المشاركة في القرارات في حال غياب رب الأسرة

طبيعة القرار	المتغير	العدد	%
مدى غياب رب الأسرة عن البيت لمدة أطول من أسبوع	يغيب	157	18.9
	لا يغيب	673	81.1
	المجموع	830	100%
مدى اتخاذ القرارات الأسرية لوحدها في حال غياب رب الأسرة	أُتخذ	29	18.5
	لا أُتخذ	128	81.5
	المجموع	157	100%
طبيعة القرارات الأسرية التي تتخذها في حال غياب رب الأسرة	إصلاح الأعطال (كهرباء، ماء...)	64	40.8
	دفع الفواتير والالتزامات المالية	44	28.0
	علاج أحد أفراد الأسرة	26	16.6
	قرارات متعلقة بتعليم الأبناء	8	5.1
	شراء مستلزمات البيت	15	9.6
	المجموع	157	100%
	أشارك	124	79.0
	لا تشارك	33	21.0
القرارات الأسرية التي تتخذها في حال غياب رب الأسرة والتي وافق عليها أثناء حضوره	المجموع	157	100%
	تغيير أثاث المنزل	45	5.4
	الخروج من المنزل مع الوالد أو الإخوة	139	16.7
طبيعة القرارات التي تتخذها الزوجة بمفردها في العادة	اختيار الملابس	188	22.7
	حضور المناسبات الاجتماعية العائلية	180	21.7
	شراء بعض الأجهزة المعمرة	149	18.0
	شراء احتياجات المنزل	129	15.5
	المجموع	830	100%
العوامل التي ترفع من مستوى مشاركة المرأة في القرارات الأسرية	مستوى تعليم المرأة	207	21.3
	عمل ودخل المرأة	175	18.0
	وعي المجتمع	98	10.1
	وعي المرأة	145	14.9
	تصميم المرأة	62	6.4
	ثقة الزوج والأسرة بالمرأة	116	12.0
	مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة	167	17.2
	المجموع	970	100%

ثالثاً: النتائج المتعلقة بأكثر القرارات الأسرية مشاركة للمرأة الإدارية السعودية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز حسب طبيعة القرار.

الجدول (12)

التوزيع النسبي لأكثر القرارات مشاركة للمرأة الإدارية وفق طبيعة القرار

طبيعة المشاركة	غير مشاركة		مشاركة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القرارات الشخصية	49	5.9	781	94.1	830	100.0
القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة	158	19.0	672	81.0	830	100.0
الزيارات الاجتماعية	181	21.8	649	78.2	830	100.0
شراء مستلزمات الأسرة	256	30.8	574	69.2	830	100.0
الدرجة الكلية للمشاركة	111	13.4	719	86.6	830	100.0

الجدول (13)

قيم المعاملات المعيارية وغير المعيارية

لنموذج التمييز المشتق من المتغيرات الديمغرافية ومشاركة المرأة في القرارات المختلفة

طبيعة القرار	الرقم	المتغيرات	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية	قيمة f	مستوى دلالة f
الشخصية	1	المستوى التعليمي للزوجة	1.218	1.902	18.72	0.000
	2	المستوى التعليمي للزوج	-0.949	-1.140		
	3	مهنة الزوج	-0.539	-0.691		
	4	دخل الزوجة	-0.491	-0.685		
	5	تملك أسهم باسمك (الزوجة)	0.481	1.194		
	6	عدد سنوات الزواج	0.422	0.636		
مستلزمات الأسرة	1	عدد سنوات الزواج	1.924	2.908	5.43	0.000
	2	عمر الزوجة	-1.508	-2.213		
	3	دخل الزوجة	-0.810	-1.132		
	4	المستوى التعليمي للزوج	0.515	0.608		
الزيارات الاجتماعية	1	تملك أرض مسجلة باسمك	0.736	2.853	26.32	0.000
	2	المستوى التعليمي للزوجة	0.565	0.905		
	3	دخل الزوج	0.414	0.466		
عدد أفراد الأسرة	1	الحالة العملية للزوج	-0.785	-3.543	15.96	0.000
	2	عمر الزوج	0.716	1.133		
	3	مكان السكن في جدة	0.620	0.571		
	4	مهنة الزوج	0.402	0.515		
	5	دخل الزوج	-0.384	-0.427		
	6	العمر عند الزواج	-0.246	-0.405		
القرارات ككل	1	المستوى التعليمي للزوج	1.003	1.200	22.58	0.000
	2	المستوى التعليمي للزوجة	-0.943	-1.476		

للزوجة (0.565)، ثم دخل الزوج (0.414). وفيما يتعلق بقرارات أفراد الأسرة يظهر من الجدول (13) أن الحالة العملية للزوج هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة إذ بلغت قيمة مساهمته (-0.785)، يلي ذلك عمر الزوج (0.716)، ثم مكان السكن في جدة (0.620)، فمهنة الزوج (0.402)، ثم دخل الزوج (-0.384)، بينما كان العمر عند الزواج هو أقل متغيرات تأثيراً، إذ بلغت قيمة المعامل (-0.246)، وتشير القيمة السالبة إلى التأثير السلبي على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة. وأخيراً كانت نتائج العوامل التي تؤثر في زيادة مشاركة المرأة في القرارات ككل، حيث تشير النتائج إلى أن المستوى التعليمي للزوج هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات بشكل عام، إذ بلغت قيمة مساهمته (1.003) يلي ذلك المستوى التعليمي للزوجة حيث بلغت قيمة مساهمته (-0.943). كما وتبين قيمة f المحسوبة دلالة وأهمية تأثير معامل كل متغير من الناحية الإحصائية وذلك من خلال قيمة مستوى الدلالة حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05.

مناقشة النتائج والتوصيات:

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز. تبين من نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 20 سنة وأقل من 30 سنة، وتبين أنه يغلب على الإداريات الزواج المبكر حيث كانت النسبة الأعلى لأفراد العينة هن اللواتي تزوجن في الأعمار 18 سنة وأقل من 20 سنة. وأن النسبة الأكبر ممن أصبح لهن عدد سنوات زواج أقل من 5 سنوات، وأظهرت النتائج أنه بالمتوسط يبلغ عدد الأبناء والبنات (3.1) موزعين بالمتوسط ما بين (1.6 ذكور، 1.4 إناث) لكل إدارية. كما تبين من التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب أن النسبة الأعلى منهن حاصلات على الدبلوم المتوسط، ثم الحاصلات على الشهادة الجامعية الأولى، كما تظهر النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثات يعملن كموظفات، وأن النسبة الأقل منهن يعملن في مواقع إدارية كرئيسة قسم ثم مديرة على التوالي. وأن أعلى نسبة منهن عملن لمدة 10 سنوات فأكثر، ومن حيث الدخل الشهري يلاحظ أن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة تقع دخولهن في فئة الدخل 5 آلاف إلى أقل من 10 آلاف ريال سعودي، وتبين أيضاً أن نسبة قليلة من المبحوثات ممن يملكن قطع أراضي مسجلة بأسمائهن أقل من اللواتي لا يملكن قطع أراضي مسجلة بأسمائهن. وفيما يتعلق بطريقة التملك يلاحظ أن حوالي

تبين من نتائج الدراسة كما هو موضح في الجدول (12) أن المرأة الإدارية في جامعة عبد العزيز تشارك بنسبة (86.6%) في القرارات الأسرية المختلفة، وتختلف نسبة المشاركة باختلاف طبيعة القرارات، حيث تبين نتائج التحليل أن أكثر القرارات الأسرية التي تشارك بها هي القرارات الشخصية بنسبة (94.1%)، يلي ذلك القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة بنسبة (81.0%)، ثم القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية بنسبة (78.2%)، فالقرارات المتعلقة بشراء مستلزمات الأسرة (69.2%). مما يشير إلى انخفاض نسبة مشاركتها في القرارات المتعلقة بالأمور المادية مقارنة بنسبة مشاركتها في القرارات الأسرية الأخرى.

أكثر العوامل تأثيراً في مشاركة المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز في القرارات الأسرية: وللتعرف إلى أكثر العوامل التي يمكن أن تؤثر في زيادة مشاركة المرأة في القرارات المختلفة (الشخصية، المتعلقة بأفراد الأسرة، الاجتماعية، ومستلزمات الأسرة). تم استخدام أسلوب تحليل التمايز المتعدد (Discriminate Analysis) (باسلوب step wise)، ولمعرفة مستوى تأثير العوامل المختلفة على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، تم حساب المعاملات المعيارية وغير المعيارية لنموذج التمييز المشتق من المتغيرات الديموغرافية ومشاركة المرأة في القرارات المختلفة. وتوضح نتائج التحليل في الجدول (13) التالي:

حيث يظهر في الجدول (13) أن المستوى التعليمي للزوجة هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات الشخصية؛ إذ بلغت قيمة مساهمته (1.218) يلي ذلك المستوى التعليمي للزوج (-0.949)، ثم مهنة الزوج (-0.539) ثم دخل الزوجة (-0.491)، فامتلاك الزوجة للأسماء إذ بلغت قيمة التأثير (0.481)، بينما كان أقل المتغيرات تأثيراً هو عدد سنوات الزواج، إذ بلغت نسبة مساهمته (0.422). بالانتقال إلى العوامل التي تؤثر في القرارات المتعلقة بمستلزمات الأسرة يظهر من الجدول (13) أن عدد سنوات الزواج هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات المتعلقة بشراء مستلزمات الأسرة إذ بلغت قيمة مساهمته (1.924)، يلي ذلك عدد عمر الزوجة إذ بلغت قيمة مساهمته (-1.508)، ثم دخل الزوجة (-0.810)، ثم المستوى التعليمي للزوج (0.515). أما العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، يظهر من الجدول (13) أن تملك أرض مسجلة باسم الزوجة هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، إذ بلغت قيمة مساهمته (0.736) يلي ذلك المستوى التعليمي

باتفاق من كلا الزوجين.

شؤون الزواج، ميزانية الأسر: فيما يتعلق بمستوى المشاركة في القرارات المتعلقة بشؤون الزواج، تبين أن النسبة الأكبر (ثلاثة أرباع) منهم يؤخذ رأيهم في اختيار شريك الحياة، وكانت لهم نسبة مشاركة لا بأس بها (ثلثي المبحوثات) في مكان وكيفية حفل الزواج، إلا أن النسبة الأكبر منهم لم تشارك في القرارات المتعلقة بشروط الزواج، وبشروط سكن الحياة الزوجية. ويمكن تفسير انخفاض مشاركة المرأة في قرارات شروط الزواج وشروط سكن الحياة الزوجية -حسب رأي الباحثان- إلى الثقافة السائدة والمجتمع الذكوري المعاش، حيث أن مثل هذه القرارات تحدد من قبل الرجال (الأب والزوج) بالأغلب، وتمسك بعض العائلات بالعادات والتقاليد التي تحقر من اشتراط المرأة بشروط تسبق الزواج. بالمقابل تزداد نسبة من شاركن في تحديد مكان وكيفية حفل الزواج، قد يفسر ذلك اهتمام سكان منطقة جدة (مجتمع الدراسة) بشكل خاص في التباهي والمبالغة بالأمور المتعلقة بمراسم ومكان حفل الزواج. أما بالنسبة لمدى مشاركة المبحوثات في قرار ميزانية الأسرة وأسباب المشاركة أو عدمها، ومدى مشاركتهن في تنظيم الموازنة الشهرية للأسرة، والأسباب وراء ذلك، فتبين أن جميعهن تقريباً يشاركن في القرارات المتعلقة بميزانية الأسرة الشهرية، وتعددت أسباب المشاركة فكان أهمها بسبب بصعوبة متطلبات الحياة، ثم بسبب زيادة رفاة الأسرة. في حين كان سبب عدم المشاركة بشكل رئيس يعود إلى ارتفاع دخل الزوج. إلا أن حوالي أقل من نصفهن يشاركن في تنظيم لميزانية الأسرة الشهرية وتعود أسباب ذلك إلى محدودية دخل الزوج أو انشغال الزوج/ رب الأسرة وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من (حانوخ، 2001)، وغيرها من الدراسات التي تؤكد على فاعلية المرأة المتعلمة والعاملة في المشاركة في ميزانية الأسرة. وفما يختص بمشاركة الزوجة في مسؤوليات الإنفاق يعتبر عنصراً هاماً في زيادة قوة الزوجة، والحصول على حقها في المشاركة مع زوجها يمثل هذه القرارات، والتخطيط لمشاريع مستقبلية للأسرة، مما يساهم في تحسين وضعية الزوجة، وإعادة النظر في دورها داخل الأسرة. بينما كان من أسباب عدم المشاركة يعود بشكل رئيس إلى أن رب الأسرة أو الزوج يقوم بنفسه بتنظيم الميزانية الشهرية للأسرة.

2. مشاركة المرأة في قرارات شراء مستلزمات الأسرة: تبين من نتائج الدراسة في أن قرار شراء الأثاث، أو شراء السلع المعمرة، وشراء الأغذية يعود القرار بشكل رئيسي إلى الزوج والزوجة معاً، ثم الزوج، وفي الدرجة الثالثة الزوجة. وفيما يتعلق بقرارات دفع الإيجارات للخدم وشراء احتياجات الأبناء،

ثلاثة أرباع ممن يمتلكن أراضي قد حصلن عليها عن طريق الميراث، وفقط الربع من اللواتي يمتلكن أراضي قد حصلن عليها عن طريق الشراء من مالهن الخاص. وفيما يتعلق بامتلاك أسهم مسجلة بأسمائهن يلاحظ أن الربع تقريباً من المبحوثات يمتلكن أسهم مسجلة بأسمائهن، والنسبة الأكبر منهن حصلن عليها عن طريق شرائها من مالهن الخاص، فيما الثلث قد حصلن عليها عن طريق الميراث، أما فيما يتعلق بمكان السكن في مدينة جدة وجد أن النسبة الأعلى من المبحوثات يسكن في شرق مدينة جدة، وبلغت نسبة الأسر التي يقيم معها فرد واحد أعلى من نسبة المبحوثات اللواتي يقيم مع أسرهن بمعدل فردان. أن النسبة الأعلى من أزواج المبحوثات تقع أعمارهم في الفئة العمرية 30 إلى أقل من 40 سنة، اتضح أن النسبة الأعلى من الأزواج من حملة درجة البكالوريوس، وأن أكثر من نصفهم يعملون، وأن حوالي النصف ممن يعملون في القطاع الحكومي، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل ذوي العمل الخاص، والدرجة الثالثة من موظفي القطاع الخاص. وأن النسبة الأعلى من الأزواج تزيد دخولهم الشهرية عن 20 ألف ريال سعودي.

ثانياً: مستوى مشاركة المرأة الإدارية السعودية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز في القرارات المختلفة.

1. مشاركة المرأة في القرارات الشخصية: فيما يتعلق بالمشاركة في أمور التعليم، والعمل، توضح النتائج أن لدى المرأة الإدارية السعودية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز بشكل عام مشاركة بشكل واضح في قرار الاستمرار في التعليم، أو في قرار التخصص الدراسي سواء كان ذلك بالمشاركة مع الزوج، أم الأسرة. يلي ذلك يكون القرار بيد الزوج، وكانت نسبة قرار المشاركة وحدها هي النسبة الأدنى. وفيما يتعلق بمشاركتها في قرار الاستمرار في العمل فيلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثات لديهن مشاركة في اتخاذ القرار سواء أكان بالتشارك مع الزوج أم الأسرة ككل، وفي الدرجة الثالثة يعود القرار إلى الزوج، فيما كانت أقل نسبة يعود القرار فيها إلى الزوجة وحدها. ومن حيث نوع اللباس الخارجي للزوجة أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى تعود لمشاركتها مع زوجها أم وحدها يلي ذلك بالتشارك مع أفراد الأسرة في اتخاذ هذا القرار. لذا تلاحظ من نتائج القرارات الشخصية وجود مشاركة متساوية بين كلا الزوجين إلى حد ما، في كل من الاستمرار في التعليم والعمل ونوع اللباس الخارجي. وهذا ربما وفق الثقافة العربية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص في كون الرجل (الزوج) هو رب الأسرة أي بمعنى صاحب السلطة الأعلى في المنزل، حيث إن القرارات الشخصية للزوجة (المتعلمة والعاملة) تكون

الرغبة في الحمل في الوقت الحاضر لأعلى نسبة، ثم عدم الرغبة بالحمل إطلاقاً، ولتنظيم الحمل والتباعد بين الأحمال، وشكلت رغبة الزوج أو الأهل النسبة الأقل. وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسات السابقة في أن للتعليم والمشاركة في سوق العمل تعد مصادر قوة تؤهلها للمشاركة في تنظيم الأسرة.

2. القرارات المتعلقة بشؤون الأبناء: أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بشؤون الأبناء سواء الخاصة بمستوى تعليمهم أو اختيارهم للتخصصات العلمية فكان القرار يتخذ بنسبة مرتفعة بمشاركة الزوج والزوجة والأبناء معاً، يلي ذلك بمشاركة الزوجة مع الزوج، وتخفض النسبة في مجال اتخاذ تلك القرارات برأي واحد سواء أكان للزوج أو للزوجة. أما من حيث المشاركة في قرار اختيار الأبناء لأصدقائهم فيلاحظ أن النسبة الأكبر أجبن بأنه يعود إلى الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، تليها نسبة من أجبن بأنه يعود إلى الأبناء أنفسهم، وكذلك كانت النسبة تميل إلى الزوجة بنسبة أعلى من الزوج. وتبين أيضاً أن القرارات المتعلقة بالنوادي والمراكز الصيفية يشارك بها بشكل رئيسي الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، ثم الزوج والزوجة، فيما كان القرار للزوجة وحدها الأقل تحصيلاً. ومن حيث قرار تخصص النوادي والمراكز الصيفية للأبناء يلاحظ بأن القرار يعود بشكل رئيسي إلى الأبناء، ثم الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، ثم الزوج والزوجة، وحدها النسبة الأقل. وبالنسبة لقرار كيفية قضاء الأبناء لوقت الفراغ، فيلاحظ أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، ثم الأبناء وحدهم، وفي الدرجة الثالثة الزوج والزوجة معاً. وفيما يتعلق بقرار مكان وكيفية قضاء العطلة الصيفية يلاحظ أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، ثم للزوجين معاً، وفي الدرجة الثالثة الزوج والزوجة وحدها. ومن حيث قرار دخول الأبناء سوق العمل يلاحظ أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، ثم لهما معاً، وفي الدرجة الثالثة الزوجين معاً، أما اختيار الزوج أو الزوجة للأبناء فيلاحظ أيضاً أن النسبة الأعلى يعود القرار للزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، ثم الزوجين معاً، وفي الدرجة الثالثة الأبناء وحدهم. نلاحظ من نتائج القرارات المتعلقة بالأبناء مشاركة متعادلة بين كلا الزوجين إلى حد ما بالإضافة لمشاركة الأبناء أيضاً في القرارات التي تخصهم، وأن للزوجة هنا دور أساسي في تحديد قرارات تعليمهم وتوظيفهم وتخصصاتهم العلمية، وقضاء أوقات فراغهم وغيرها، وهذا يدل على المرونة في اتخاذ القرارات بعيداً عن تمركز هذه القرارات بيد الزوج فقط.

3. القرارات التي تشارك بها في حالة غياب الزوج: وفيما

شراء احتياجات المنزل، تبين أن القرار الأول للزوج، ثم الزوج والزوجة بمشاركة الأبناء، فالزوجة وحدها. وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من: Christian Wibisono (2013)، التي أوضحت أن الزوج يتحكم بشكل أساسي في مستلزمات الأسرة، وفيما يتعلق بقرار شراء حاجيات الأبناء كانت النسبة الأعلى بالتشاور مع الزوج، يلي ذلك بالتشاور مع الزوج والأبناء، ثم الزوجة فقط.

3. مشاركة المرأة في قرارات الزيارات الاجتماعية: أظهرت نتائج الدراسة في مجال مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة في الزيارات الاجتماعية أن حوالي أعلى من نصفهن يقمن بالزيارات دون أزواجهن، أما عن أسباب عدم القيام بدون أزواجهن تعود إلى وجود الزوج الدائم في البيت، أو لأن غالبية الزيارات هي زيارات عائلية، وترى الباحثتان أنه لا يوجد أي مبرر لعدم قيام الزوجة بزياراتها الاجتماعية الشخصية وحدها، فكل من الزوجة والزوج مساحة واستقلالية معينة تخول لهما القيام بالزيارات الاجتماعية الشخصية بمفردهما وما شابه ذلك، مع الاحتفاظ بحدود يحددها كلا الزوجين وربما ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه.

ثانياً: مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة:

1. القرارات المتعلقة بعدد الأبناء واستخدام موانع الحمل: أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من المبحوثات يرغبن بإنجاب أربعة أبناء، يلي ذلك ثلاثة أبناء، ثم خمسة فأكثر، والنسبة القليلة جداً يرغبن في إنجاب اثنين، وربما يعود السبب إلى الثقافة المجتمعية في إنجاب العدد الأكبر من الأبناء. وفيما يتعلق بإنجاب العدد المرغوب به من الأبناء يلاحظ أن النسبة الأقل قد أنجب العدد المرغوب به، يلي ذلك من أنجب عدد أكبر من المرغوب به، وكانت النسبة الأكبر ممن أنجب عدد أقل من المرغوب به. وفيما يتعلق بأسباب عدم إنجاب العدد المرغوب به تعود إلى رغبة الزوج بعدد أكبر من الأبناء حصل على أعلى نسبة، وبعدها كان بسبب برغبة الأهل بعدد أكبر من الأبناء، فيما كانت أقل نسبة إجابة بالرغبة في إنجاب الذكور. وأوضحت نتائج الدراسة في مجال من المسؤول عن قرار عدد الأبناء النهائي، فكانت أعلى نسبة أن القرار النهائي لعدد الأبناء كان لكلا الزوجين معاً، ثم للزوج، وأخيراً أن الزوجة وحدها هي المسؤولة عن عدد الأبناء. وفيما يتعلق بمدى استخدام وسائل منع الحمل يلاحظ أن النسبة الأكبر لا يستخدم وسائل منع الحمل، وتعود أسباب عدم الاستخدام إلى عدم رغبة الزوج وأهله كأعلى نسبة، ثم بسبب الآثار الجانبية على صحة الزوجة، وفي الدرجة الثالثة الرغبة في الحمل. أما فيما يتعلق بأسباب استخدام وسائل منع الحمل فتعود إلى عدم

باختلاف هذه الأجزاء من عادات وتقاليد ومعايير اجتماعية، وقوانين تشريعية، وأخيراً خصائص كلا الزوجين. فكل هذه أجزاء مترابطة تؤثر كل منها على الأخرى، فتغير جزء منها يعني تغير لأوجه اجتماعية وثقافية أخرى داخل إطار النسق. فكما قال بارسوتز أن التغيرات في النسق الكلي قد لا تتفق عن آثار التغيرات في الأجزاء الداخلية للنسق، وإنما قد تتفادها إلى علاقات النسق بالبيئة الخارجية، أي أن التغير في خصائص وعوامل الزوجة لا تنتهي عندها الاختلاف في القرارات المتخذة بالأسرة، بل تتعدى ذلك من خلال المعايير الثقافية المجتمعية المعاشة في المجتمع.

وتطبيقاً على المجتمع السعودي الذي يتميز بخصوصيته وخاصةً للمرأة، نجد أن الثقافة السائدة وبعض من العادات والتقاليد الثابتة تؤثر بشكل قوي في اتخاذ المرأة أو الزوجة لقراراتها حتى داخل أسرتها. كما أن تطبيق الدراسة على مجتمع الدراسة (جامعة الملك عبد العزيز - جدة) والنتائج التي تم التوصل إليها، وبعد التأكيد على كون الزوجة (المبحوثة) متعلمة وعاملة، يمكن تصنيف تلك الأسر التي طبقت عليها الدراسة (عينة الدراسة) أنها أسرة متوازنة (Equalitarian family) بمعنى أنها أسرة يتشارك فيها كلا الزوجين في الأغلب لاتخاذ القرارات داخل المنزل. نلاحظ الاختلاف الواضح بين توجه أكثر القرارات في كلا الدراستين قد يكون السبب في هذا الاختلاف -حسب رأي الباحثة- الفرق الزمني بين كلا الدراستين، وتغير بعض الأفكار والثقافات التي تحدد فيها أدوار الزوجة في الأسرة، أو قد يكون بسبب اختلاف مكان الدراسة في كل من السعودية ومصر، أي اختلاف ثقافي وفكري بين كلا البلدين، فكل مجتمع خصوصيته الفكرية والثقافية. وقد تتفق النتيجة السابقة من ناحية القرارات المتعلقة بالأمور المالية والإنفاق في دراسة كل من Christian Wibisono (2013م)، وهذا ما يتفق مع هذه الدراسة أن القرارات المتعلقة بشراء مستلزمات الأسرة لم تكن من المراتب الأعلى في أكثر القرارات مشاركة من الزوجة. وتوافقت نتائج الدراسة مع دراسة أبو غيوش (2004م)، بأن أكثر القرارات مشاركة من الزوجة هي تلك القرارات المتعلقة بأمورها الشخصية مثل: نوع لباسها الخارجي، وشرائها لمستلزماتها الخاصة، والقرارات المتعلقة بالأبناء أو أفراد الأسرة.

رابعاً: أكثر العوامل تأثيراً في مشاركة المرأة في القرارات الأسرية المختلفة القرارات الأسرية التي تشارك بها المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز. يختلف تأثير العوامل باختلاف طبيعة القرار، فبالنسبة للقرارات الشخصية نتج أن المستوى التعليمي للزوجة هو العامل

يتعلق بالقرارات التي تشارك بها الزوجة عند غياب الزوج توضح النتائج وفق إجابات المبحوثات أن الغالبية العظمى منهن لم يتغيّب الزوج عن البيت لمدة أطول من أسبوع. وأن حوالي الربع فقط يتخذ قرارات وحدهن في حالة غياب الزوج، وعن طبيعة القرارات التي تتخذ في حالة غياب الزوج عن البيت وجد أن النسبة الأعلى هي التي تتعلق بإصلاح الأعطال كأعطال الكهرياء والماء والمجاري وغيرها، ثم في الدرجة الثانية دفع الفواتير والالتزامات المالية، وأخيراً في القرارات المتعلقة بعلاج أحد أفراد الأسرة. كما تبين أن غالبية المبحوثات يتخذن قرارات أسرية هي نفسها التي كان يقرها رب الأسرة أثناء حضوره، وقد يرجع السبب إلى التوافق بين الزوجين، والافتتاح بالقرارات المتخذة خلال وجود الزوج بالبيت، لذا تؤخذ نفس القرارات في غيابه. وفيما يتعلق بطبيعة القرارات التي تتخذها الزوجة بمفردها في العادة بشكل تنازلي وجد أن أكثرها كانت في اختيار الملابس، ومن ثم حضور المناسبات الاجتماعية والعائلية، وشراء بعض الأجهزة المعمرة، ثم الخروج من المنزل مع الأب أو الإخوة، وأخيراً شراء احتياجات المنزل. وبإعادة النظر في القرارات التي تتخذها الزوجة في غياب الزوج هي بالأغلب قرارات شخصية (قرارات اختيار الملابس، حضور مناسبات اجتماعية)، التي تعد من أولويات القرارات التي يجب أن تتخذ من قبل الزوجة.

ثالثاً: أكثر القرارات الأسرية مشاركة للمرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز وهي القرارات. اتضح من إجابات المبحوثات أن أكثر القرارات الأسرية التي تشارك بها المرأة السعودية الإدارية العاملة في جامعة الملك عبد العزيز هي كما تم ترتيبها بشكل تنازلي كالآتي: القرارات الشخصية، يلي ذلك القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة، ثم القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، فالقرارات المتعلقة بشراء مستلزمات الأسرة. وقد يظهر من ترتيب هذه القرارات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، بأن تكون الزوجة هي المسؤول عن القرارات الشخصية وما يتعلق بأفراد الأسرة، الذي يعتبر من الأدوار التقليدية للنساء، وذلك بالاهتمام بأفراد الأسرة ووضعها هذا الدور من أولويات الأدوار التي تقوم بها. وقد يعود السبب أيضاً لهذا الترتيب في التحديد الذي يفرض بشكل أو بآخر من قبل المجتمع للمعايير الاجتماعية والأنماط الثقافية، والمشتقة أصلاً من نظامه الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فهذه المعايير هي التي تحدد السلطة في الأسرة مراعيين بذلك الأنماط المعيشية المتباينة في المجتمع، وبالتالي نجد تبايناً في السلطة. ووفق النظرية البنائية الوظيفية، أن المجتمع بشكل وحدة متكاملة، تتألف من أجزاء مترابطة،

ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات الشخصية يلي ذلك المستوى التعليمي للزوج، ثم مهنة الزوج، ثم دخل الزوجة، فامتلاك الزوجة للأسهم، بينما كان أقل المتغيرات تأثيراً هو عدد سنوات الزواج. وبناءً على أصحاب بناء القوى مدخل نظري في التركيز على اتخاذ القرارات الشخصية أن كل من المستوى التعليمي للمرأة، المستوى التعليمي للزوج، مهنة الزوج، دخل الزوجة، امتلاك الزوجة للأسهم، هي مصادر القوة التي شكلت النفوذ الذي امتلكته المرأة في اتخاذها لقراراتها الشخصية. نلاحظ هنا أن العوامل الأكثر تأثير هي: مستوى تعليم كلا الزوجين، مهنة الزوج، دخل الزوجة وامتلاكها لأسهم، أي ممكن أن يكون دخل كل منهما أو ما تملكه المرأة من دخل أو أسهم ثابتة، يؤثر بشكل واضح في اتخاذها لقراراتها الشخصية. وقد يكون السبب في التأثير بالمجتمع الرأسمالي المتمركز حول المادة ومالها من تأثير في القرارات الحياتية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة حانوغ (2001م) في أن تعليم الزوجة، دخلها، وامتلاكها للعقارات أو الأسهم لها الأثر على القرارات الشخصية، بينما تعارضت معها في عمر الزوجة، عدد الأبناء، وعدد سنوات الزواج أن لها تأثيراً في اتخاذها للقرارات الشخصية. وتوافقت مع دراسة مقارنة للأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2004م) فيما يتعلق باتخاذ قرار التصرف بالأجر (الذي يعتبر من القرارات الشخصية) يتأثر بشكل أساسي في المستوى التعليمي للزوجة، ويتناسب معه تناسباً طردياً. وبالانتقال إلى العوامل التي تؤثر في القرارات المتعلقة بمستلزمات الأسرة يظهر من النتائج أن عدد سنوات الزواج هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات المتعلقة بشراء مستلزمات الأسرة، يلي ذلك عمر الزوجة، ثم دخل الزوجة، ثم المستوى التعليمي للزوج. وبناءً على أصحاب بناء القوى كمدخل نظري في التركيز على اتخاذ قرارات مستلزمات الأسرة، أن كل من عدد سنوات الزواج، عمر الزوجة، دخل الزوجة، المستوى التعليمي للزوج هي: مصادر القوة التي شكلت النفوذ الذي امتلكته المرأة في اتخاذها لقرارات مستلزمات الأسرة.

أما العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، يظهر من الجدول أن تملك أرض مسجلة باسم الزوجة هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات المتعلقة بالزيارات الاجتماعية، يلي ذلك المستوى التعليمي للزوجة، ثم دخل الزوج. وبناءً على أصحاب بناء القوى مدخل نظري في التركيز على اتخاذ لقرارات مستلزمات الأسرة، أن كل من تملك أرض مسجلة باسم الزوجة، المستوى التعليمي للزوجة، دخل الزوج. هي مصادر القوة التي

شكلت النفوذ الذي امتلكته المرأة في اتخاذها لقرارات الزيارات الاجتماعية. أما من حيث القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة نتج أن الحالة العملية للزوج هو العامل ذات التأثير الأكبر على مشاركتها في القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة، يلي ذلك عمر الزوج، ثم مكان السكن في جدة، فمهنة الزوج، ثم دخل الزوج، بينما كان العمر عند الزواج هو أقل متغيرات تأثيراً. وبناءً على أصحاب بناء القوى مدخل نظري في التركيز على اتخاذ القرارات الشخصية أن كل من الحالة العملية للزوج، عمر الزوج، مكان السكن في جدة، فمهنة الزوج، ثم دخل الزوج، هي مصادر القوة لنفوذ المرأة باتخاذها للقرارات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة. وإن دلت النتيجة على شيء فإنها تدل على أن عوامل خصائص الزوج من عمل ودخل كانت من أكثر العوامل تأثيراً في قرارات عدد أفراد الأسرة من خصائص الزوجة، ليس كما في القرارات السابقة، وقد يعود السبب إلى اهتمام الزوج بعدد الأبناء أكثر من الزوجة. وتعارضت نتائج الدراسة مع دراسة الرواشدة (2012م) في أن تعليم المرأة هي أكثر العوامل تأثيراً في تنظيم الأسرة. وأخيراً كانت نتائج العوامل التي تؤثر في زيادة مشاركة المرأة في القرارات بشكل عام، تشير إلى أن المستوى التعليمي للزوج هو العامل ذات التأثير الأكبر على زيادة مشاركتها في القرارات بشكل عام، يلي ذلك المستوى التعليمي للزوجة. وانطلاقاً من فكر مفكرو التفاعلية الرمزية لمفهوم الذات في أن تصور الإنسان لذاته له دوراً في علاقاته مع الآخرين، أو حتى في سلوكه وقراراته، فبين أهمية الطرف الآخر في تشكيل الذات وتصور الإنسان لذاته، أي أن لعوامل المستوى التعليمي لكلا الزوجين أثراً كبيراً في رفع التصور لمفهوم الذات لكليهما، وتنظيم لعلاقتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وهذا ما يخلق توازناً صحياً بين الزوجين خاصة في المشاركة بالقرارات الأسرية. بمعنى آخر أن هذه الخلفية النظرية تؤكد وجود علاقات بين الخصائص الشخصية للمرأة والمشاركة في الشؤون الأسرية، وهذا ما تم تأكيده من النتائج السابقة في أن مستوى تعليم المرأة إضافة إلى مستوى تعليم الزوج هما علاقتان أثرت إيجاباً بمستوى مشاركتها بالقرارات الأسرية. كما توافقت مع دراسة (الصوبان، 2000؛ والقمش، 2005؛ والرواشدة، 2012) في أن زيادة قوة المرأة في المشاركة بالقرارات الأسرية تتمركز حول المستوى التعليمي للمرأة. أي أن عامل التعليم لكلا الزوجين من أهم عوامل المشاركة المتوازنة في اتخاذ القرارات الأسرية، وهذا ما يؤكد أن العائلة المثقفة (مستوى تعليم عال لكلا الزوجين) تكون فيها سلطة الزوج أقل من سلطته في العائلة غير المثقفة والعكس صحيح، أو بمعنى آخر كلما ازداد المستوى التعليمي للزوج كلما زادت درجة

1. القيام بحملات توعية للأسر بمعنى أن تكون موجهة للزوج والزوجة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة والأبناء، وأن يكون هناك توزيع للصلاحيات داخل الأسرة أو مشاركة بين الزوجين في اتخاذ القرارات لما لذلك من أثر في جو الأسرة.
2. القيام بدورات تدريبية تثقيفية حول آلية التعاون والتشارك بين الزوجين في الأمور الأسرية.
3. القيام بدورات تدريبية تثقيفية حول أهمية التعليم لكلا الزوجين في التأثير على حياتهم الأسرية مستقبلاً.
4. العمل على إدماج المرأة في سوق العمل من أهم مسببات نجاح الأسرة، واختيار القرارات الأنسب لها، لذا يجب من الجهات الخاصة التركيز على توظيف النساء.
5. القيام بدورات تدريبية تثقيفية حول آلية التعاون والتشارك بين الزوجين في الأمور الأسرية.
1. 6. عقد دورات توعية للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً في توسيع أفقهم فيما يتعلق بالتفاهم والتشاور بين الأزواج للأمور المتعلقة بالأسرة.

ديمقراطيته وميله نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. ولا بد من التأكيد هنا أن التعليم والعمل هي من أكثر العوامل التي تؤثر بشكل واضح في زيادة مشاركة المرأة لاتخاذ القرارات المختلفة شخصية كانت أم قرارات تتعلق بالأسرة والأبناء، كما لوحظ من النتائج السابقة، حيث إن للمرأة هنا نسبة مشاركة جيدة بشكل عام في القرارات الأسرية لما تتمتع به من مستوى تعليم وعمل إداري، وأن هذا يؤثر بإيجاب لمكانة الزوجة في تلك الأسرة، ويعزز من قدرها الذي يؤثر بطريقة أم بأخرى في تنشئة الأبناء وتربيتهم تربية متوازنة. كما أن لمستوى تعليم الزوج المكانة الأكبر من بين خصائص الزوج في المرونة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات المختلفة داخل الأسرة. ويمكننا الاعتماد على مصداقية النتائج وتعميمها على العاملات في الجامعات الحكومية الأخرى في المملكة العربية السعودية، ولعل المنهجية العلمية المتبعة وكبر حجم العينة يؤكدان ذلك.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
أبوغوش، ر. (2004م)، دور المرأة الريفية في المشاركة باتخاذ القرارات الأسرية المجتمع الأردني دراسة ميدانية في محافظة أربد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الأمين، ع. (2005م)، نساء يتحدن بالعلم قهرهن، دراسة ميدانية "الأمية والواقع التعليمي" أكسفام.
- التميمي، خ. (2012م)، مساهمة الغرف التجارية في دعم الاستثمارات النسائية، ورقة عمل مقدمة لملتقى المرأة الخليجية الاقتصادي الثاني، 25-26/9/2012، الكويت.
- حاتوغ، د. (2001م)، مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية داخل الأسرة الشريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- حافظ، ط. (2011)، واقع مساهمة المرأة في سوق العمل، ورقة عمل مقدمة لندوة رؤية مستقبلية للحد من بطالة خريجات الجامعات السعودية، مركز البحوث بأقسام الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخاروف، أ. والقمش، ف. (2005م)، أثر التغيير في المستوى التعليمي للمرأة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية: دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 32، رقم 2، الجامعة الأردنية، الأردن.
- رواشدة، ن. (2012م)، دور تعليم المرأة في تنظيم الأسرة من وجهة نظر مديرات المدارس في محافظة جرش، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- الصويان، ن. (2000م)، أثر عمل المرأة في مشاركتها في اتخاذ
- القرارات الأسرية دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- عبد الحفيظ، إ. وباهي، م. (2002م)، طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر.
- عبد الدايم، ع. (2002م)، التقرير الختامي لمنتدى المرأة والتربية، سوريا.
- عدوان، ن. (2004م)، المرأة في المملكة العربية السعودية وأبعاد العمل المأجور، دراسة منشورة، جامعة الملك سعود.
- القصبي، ع. (2007م)، مناهج البحث في علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- مركز السيدة خلود بنت خويلد، (2012م)، استطلاع الرأي العام حول مشاركة المرأة السعودية في التنمية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الملتقى الإنساني لحقوق المرأة، (2000م)، النوع الاجتماعي والتربية، المناصب القيادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، دراسة ميدانية، المركز الإرشادي لحقوق المرأة، عمان، الأردن.
- ص: 5-6.
- مير، ل. (1988)، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة شكري، ع. والخولي، ح. الإسكندرية، مصر.
- الهيبي، م. (2004م)، تعلم المرأة وعملها في المملكة العربية السعودية، كتاب خطاب إلى الغرب، مقال منشور من جامعة أم القرى.
- وزارة التعليم العالي، (2013م)، حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، منشور، السعودية.

- Theodorson, G. and Theodorson, L. (1990). *Sociology: Principles and Applications*, Amazon.
- Wibisono, C. and Purwanegara, M. (2013). The Impact of Husband's Perception and Value towards Family Purchase Decision Patterns, *Journal of economics and behavioral studies: JEBS*, Dubai, 5, P: 522-534.
- Chen, Y. and Chun. Y. (2006). Wife's Decision-making Power in Chinese Context: A Marital-dyadic Perspective, *Japanese Journal of family sociology*, 17, and (2): 110-123.
- Cromwell, R. E. and Olsen, D. H. (1975). *Power in Families*, Oxford, England: Sage Power in Families. Xvii 154 pp.

Factors Influencing Women Empowerment within Family from the Perspective of Married Women Working in Administration at King Abd Al-Aziz University

Amal M. El-Kharouf, Nour S. Saba'

ABSTRACT

The study aim to explore the demographical, social, and economical, characteristics of Saudi married woman administrator in King Abd-Alaziz University, and to identify the level of participating of making different decisions whether its personal or family decision. It also aims to know the most influential factors of making decision. To achieve study goals, it followed comprehensive survey methodology of the study sample which consisted of 900 women, the questionnaire has been used as a tool to collect data.

The most important result is the average of participation in decision making for the Saudi married woman administrator in King Abd-Alaziz University, and the participation level of making decision depends on the nature of decision. The most influential factors of family decision making is the educational level of the husband and the wife, and the participation level of making a decision depends on the nature of the decision itself.

The study recommends holding courses for pre-married and newly married couples, for rise their awareness of consultation and understanding between spouse regard to family issues, and to recognize the importance of exchanging views of all family issues, so that choosing the best decision for family benefit.

Keywords: Women Empowerment, Influential Factors, Saudi Arabia.

* Centre for Woman's Studies, University of Jordan* Jordan. Received on 09/02/2016 and Accepted for Publication on 10/03/2016.